

باسم ربيع هذا كتاب و جرحى الجيش الدستوري الزاحف

عبرة و ذكرى

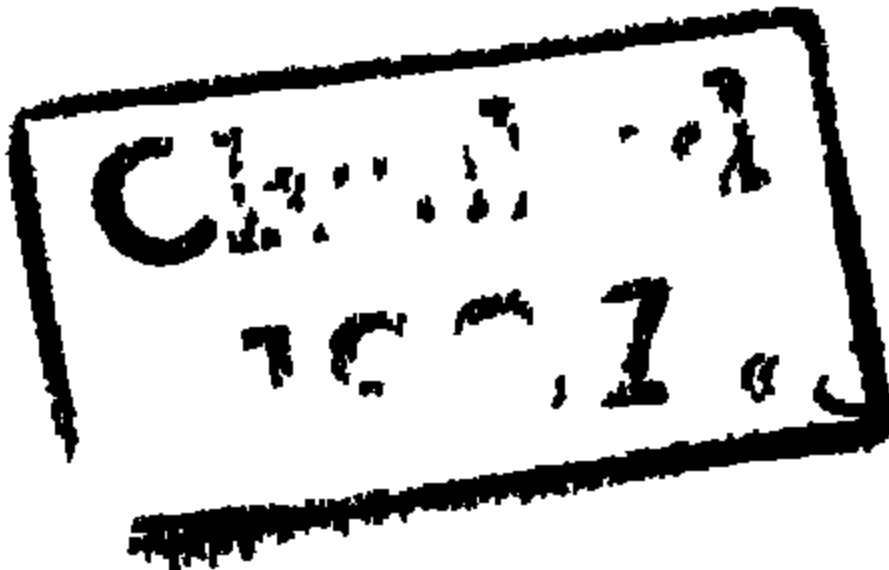
CHECKED - 1968

او

كلمة حول الشورى

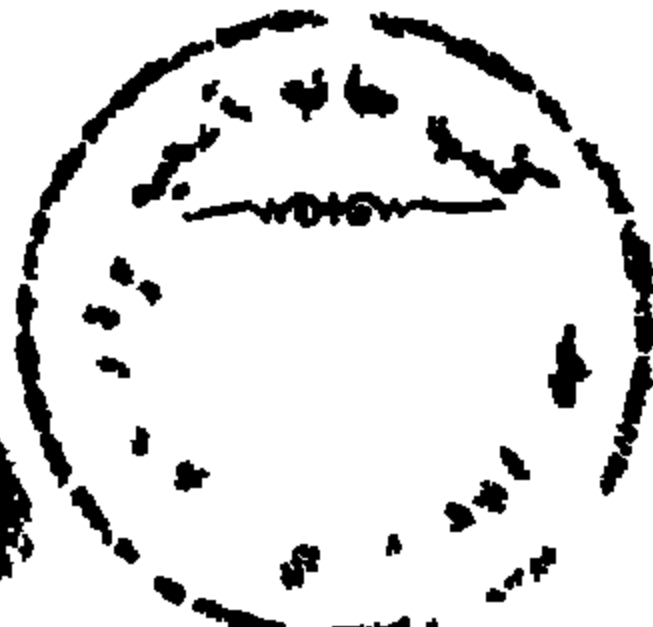
سلسلة مقالات

للدكتور ايوب ثابت



نشرت تباعاً في جريدتي «الوطن» و«الثبات» 1968

شباط 1909



بيروت أيار 1909

باسم ربيع هذا الكتاب على شهداء وجرحى الجيش الدستوري الزاحف

المطبعة العلمية ليوسف صادر

عبرة وذكرى

او

كلمة حول الشورى

سلسلة مقالات

للدكتور ايوب ثابت

نشرت تباعاً في جريدتي «الوطن» «والشباب»

شباط ١٩٠٩



بيروت أيار ١٩٠٩

(حسب ريع هذا الكتاب على شهداء وجرحى الجيش الدستوري الزاحف)

المطبعة العلمية ليوسف صادر



كلمة تمهيدية

سألت صديقي الدكتور ايوب ثابت كتابة بعض فصول تتعلق بالشورى لتدرج في « الوطن » فلبى الطلب لطفاً ووضع هذه المقالات التي نشرت في « الوطن » « والتات » تباعاً فكان اقبال الناس على مطالعتها كبيراً وكان لها عظيم وقع في النفوس . والآن حرصاً على ما حوته من الفوائد واجابة لطلب الكثيرين رأيت ان اجمعها مع قصيدتين له من جنس الموضوع في كراس على حدة ولا سيما وان الحوادث الاخيرة قد جاءت مصداقاً لما استشعره الباحث حيث قال :

« ولا عبرة بما انفردت به الامة العثمانية في توريتها من حقنها الدماء الى هذا الحين فما ذلك الا فلتة من فلتات الزمان لم يسطر لها التاريخ مثيلاً في ماضى ولا كان ليقاس عليها فيما يلي . بل لا يرال الكثيرون منا بالرغم عن كل ذلك يوجسون خوفاً من تقلبات الايام وحدث ما ليس في الحسبان . فلا متساحة في ان بقاء الامة تحت نير الاستبداد وفي ظلمات الجهل كل هذه السنين الطوال قد اثر في اخلاقها واطوارها تأثيراً يعسر معه على السواد منها ادراك الحالة الجديدة حتى انه ليظنها البعض مغايرة للثقاليـد والطقوس . ومما يريد في استغلال البال ان هنالك عدداً كبيراً من رجال الدولة المنقلبة لا يرضون عن الحالة الحاضرة ويسعون جهدهم في دس سم الفتنة بين الغافلين على امل ان يقلبوا

الحكومة المقيدة ويستعيدوا دور الاستبداد والعباد بالله»

وقال في موضع آخر :

« فان التنازل عن السلطة المطلقة بل عن اية سلطة مهما كان نوعها ليس هو بالامر السهل . والغالب ان الملك يأبى الاستسلام لمطالب الامة ويأنف من تقييد سلطته المطلقة او ربما اظهر الرضى واكن الغدر حتى اذا ما امكنته القرص من دعاة الاصلاح اوقع بهم وبدد شملهم واعاد ملكه الى ما كان عليه من سوء الحال . بل ربما شدد في الضغط على الامة وزادها عسفا وظلما بغية استبقائها في ظلمات الجهل وديجور الفقر وهما منه بان ذلك يمنعها من النهوض والعود الى المطالبة بحقوقها . انما الويل لمثل هذا الملك فايامه مظلمة واحلامه مزعجة وبلاده تنابها القلاقل والفتن . وما كان ضغطه على الامة الا ليزيدها ميلا الى فك القيود وشوقا الى الانتقام . وهناك البكاء وهرق الدماء يوم يتفجر بركان الثورة الخامد ويندفع الشعب النائم فلا وعود تحيله ولا وعيد يهوله ولك في شارل الاول ملك انكلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا عبرة وذكرى »

وقال في الفصل الذي عنوانه « جمعية الاتحاد والترقي » :

«ولا عبرة بالقول ان نواب اليوم هم غير نواب الامس وان امة الان هي غير امة ذلك الزمان حتى واثن جاريناك على مذهبك هذا وبالرغم عن ان اعضاء المجلس هم نواب الامة ومنتخبوها مع ذلك فانه ليرآى لنا ان العوامل الموقوف عليها تأييد الدستور والمحافظة على الحالة الناشئة هي لدى الجمعية اوفر منها لدى مجلس المبعوثان بدليل ما اسلفناه من تعلق صفوة الجيش بها وانعطاف سواد الامة اليها

ناهيك عما بين اعضائها من الارتباط بوحدة المبدأ والمقصد وما هنالك من الوجه الآخر من التباعد والتنافر بين احزاب المجلس المتضاربة اهواؤها والمتباينة اغراضها وفيهم الاتحاديون والاحرار او اللامر كزيون والمحافظون (?) بل لعله لا يعتم الا ريثما يستأنس من جمعية الاتحاد شبح تقلص في نفوذها حتى يظهر حزب الرجعيين ايضاً .

فلذلك ولما قدمناه من الاسباب ترى ان بقاء الجمعية حارساً ساهراً على الدستور ليننا يرسخ ويتأيد الحكم النيابي في البلاد هو امر حيوي للامة وليس لعمري من خطر في بقائها او تدخلها في الشؤون بل الخطر كل الخطر انما هو في تقلص نفوذها والويل وشقاء الامة انما هما في ملاشاتها «
وقال ايضاً :

« وكأني بالعدل لا ينشر في البلاد والامن والسكينة لا يستبان فيها الا اذا ما اشبعت الحكومة المأمور الصغير من فضلات الموظف الكبير وابدلت سياسة اللين والتملق بالشدة والعزم . وليس في هذا التبديل بل ليس في نشر الحكم العرفي نفسه ما ينافي القانون الاساسي او يهدد سلامته بل كأني به وقد نشرته لزمنا ما حكومة دستورية صادقة النية كما هي حكومتنا اليوم ومن ورائها جمعية سياسية وطنية كجمعية الاتحاد والترقي (وهي مشرق الحرية على البلاد والضامن الاكبر لسلامة الدستور) مما يعزز شأن الحكومة النيابية لاول نشأتها ويؤيد مرمى القانون الاساسي وفي توار يخ ثورات السلف هدى وعبرة للخلف »
وليس بعيد ان يصدق الكثير مما اورده الباحث في غير هذا الموضع مع لول الزمن فان ما استشعره وما رمى اليه في خلال كلامه مبني على سنن

الاجتماع الطبيعية العامة في احوال كل ثورة وفي ارتقاء كل أمة . ولا بأس هنا من اعادة ما صدرت به هذه المقالات عند نشرها في « الوطن » بعنوان « حقوق الانسان » فالكلام من جنس الموضوع آملاً من صديقي الدكتور اعتبار ما فعلت عربوناً للاخاء وذريعة لزيادة بث المبادئ الدستورية بين الاهلين

مفهوم الانسان

خلق الانسان حرّاً بالطبع . ولم يكن صبره الطويل على الذل نقصاً في خلقه بل كانت الحرية ضالته المنشودة حيثما كان وفي اي عصر كان تراه كيف قلبت تاريخ نشأته ونقصت سير تقلباته دائماً وراء البلوغ الى هذه الغاية القصوى يمنعه عن الظهور تخطيطه بين اطوار الحيوانية والخشونة والعبودية الى غير ذلك مما كان يخلق فيه تلك الخاصية المتأصلة في كيانه المخالطة للحمه ودمه فكانت تحدثه نفسه بان له حقاً منه مغتصبة فيدفعه عامل المطالبة من حين الى آخر الى مناهضة الاقوياء ومقاومة المتساطين والزعماء انما كانت الاذهان مظلمة والعقول معتقلة واسباب الفوز مفقودة فليس من علم ينير البصائر او نبهه ينبه الخواطر ولم يكن من يرق لحالة العبدان ويتوجع لغفلة الانسان ولقد مرت على هذه الحال العصور المتطاولة والانسان يشعر من نفسه بنقص في كمال طبيعته وخلل في انتظام مجتمعه وكالمريض الذي يتلمل على الآلام وهو لا يدري حقيقة الداء ولا صفة الدواء . ولما كانت حرية الانسان راسخة في طبيعته مصاحبة لها في جميع احوالها تبرزها الفطنة من حيز الخفاء الى عالم الظهور فقد ظلت كذلك معتقلة وراء اسوار الجهل كامنة في بطون الدهور

الى ان هب الانسان من رقدته ووثب من ضجعته فاوقدت للعلم ناره وامتد اظاها
الى تلك الشعلة الكامنة في النفوس فاستعرت ايما استعار وثقاذف جمرها الى
سائر الاقطار

كان ذلك بانفجار الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣ فان تلك الثورة ولست
اذكرها بغير التعظيم والاجلال قد نسفت معاقل الظلم في تلك البلاد وزعزعت
اركانه في الخارج وهتكت عن فظائع الظلام قميص الرياء فادرك العاقل ما
كان يتمثله في ذهنه وعلم الجاهل ما كان مغلقاً عليه وبان للناس ما قاساه الانسان
من ضروب الاعتساف وما تحملته طبيعته الحرة من صنوف الخسف وما
وقف في سبيل تقدمه من العقبات وان الظلم كان يجرمه حقوقه المقدسة
الطبيعية ويجرده من اجمل صفاته الخلقية وان الانسان ذلك المخلوق الشريف
قد كان يؤخذ كالبعير من عنقه ويسام كالحيوان الاعجم بل كانت نفسه السامية
يقذف بها الى اسفل دركات الدل وتدفع الى احط مهاوي الشنار وبين ذلك
شقاء يذوب لوقعه الجهاد وبلاء تئن من هوله الارض وانواع من العذابات
والويلات لا اعددها فليست لتدخل تحت احصاء

ذلك هو الزمن الذي ادرك فيه الشعب الفرنسي بلاءه الجسيم واصاح
سمماً لاصوات المطالبين بحقوقه المنادين برفع الحيف عن كاهله فثارت نيران
غيطه وهبت عواصف غضبه والغضب للحق من عناصر النجاح فقامت قيامة
الثورة وكانت اوسع خطوة جرت بالانسان الى مسارح التقدم فاطلقت من
نيود الغباوة واخرجته من ظلمات الابطال وكشفت له عن الحقائق الاجتماعية
لجباب وقادته الى نعيم شادت له فيه صروح الحرية على انقاض الظلم ناشرة

عليها اعلام المساواة والاخاء ثابتة ابد الابد وعلى الجملة فقد قلبت الثورة هيئة العالم القديم واجرت في الحديث منه سيول تمدن طمت فعمت اكثر اقسام المعمور قال شاعر الفرنسي الكبير ما معناه : اجل قتل الشعب في هذه الثورة ملكه وابن ملوكه انما اخذ بقتله انفاس الظلم واثبت على تربته دوحة العدل . انزل البلاء بالعظما وشتت شمل المتسلطين فاذهب بذلك الامنيات وجمع القلوب على المساواة . مزق ما في الصدور من الحرائر وما في الهياكل من الستائر فاتخذها لفائف لجراحه وضمادات لقروحته . تقطعت الرقاب واجترمت المحارم ودمرت الصروح واشتبت الحروب وعظمت الاهوال ولكن حققت بذلك الدماء ومنعت الجرائم وعمرت البلاد واستتب السلم واستحالت الاهوال الى رخاء وهناء فبين تلك العواصف وهذه الولايات بزغ شموس العدل وانقشعت غياهب الظلم وسطعت انوار تلك الشعلة الكامنة . شعلة الحرية فاعلنت « حقوق الانسان » واثارت العالم

اقف عند هذا الحد من القول وافصح المجال لحضرة صديقنا الفاضل الدكتور ايوب افندي تابت فقد وضع في هذا المبحث الجليل سلسلة مقالات تنشر الاولى منها غداً وستتابع نشر اخواتها في اعداد الوطن التالية فنبه اليها الافكار فان في امثال هذه المباحث ما يعرف الشعب ما له من الحقوق وما عليه من الواجبات وهي الغاية التي يجب ان يسعى للوصول اليها كل كاتب وكل مفكر في حالتنا الحاضرة

نجيب شوشاني

بيروت ٢٥ نيسان سنة ١٩٠٩

تنبيه : ما كان من الحواشي بين قوسين كذا () فقد اضيف الى الفصول بعد فتنة الاستانة

اهداء الكتاب

الدكتور رضا توفيق بك نائب ادرته

مولاي

القيتكم من بين نواب الامة اقربهم الى قلبي فاهديت
اليك هذه الصفحات اعجاباً بملك واقراراً بفضلك

الدكتور ايوب ثابت

فهرس

كلُّ ما في الكون من حيٍّ وجماد يوجد وتوجد معه القابلية للتغير .
تنازع البقاء وبقاء الانسب سنة اولية من سنن الوجود فانسب الاحياء للبقاء
اقبلها للتغير فالتكيف بحسب الاوساط والازمان وما لا يجاري منها غيره في
تغيره ونشوءه يغلب في تنازع البقاء فيتلاشى فيزول وما زال لا يعود

وعلم الاعم في ذلك علم كل مي

	۱۰۰
	۱۰۰
	۱۰۰

الشعب والملك والثورة

« الحقيقة أن يقال لا أن تعلم »

الحقيقة في الابحاث كالبضع في الاورام . كلاهما جرح . انما لا عبرة بما يحدثانه من شديد الألم فان نفس هذا الألم هو أسرع شافٍ للداء وخير العلاج ما أسرع الشفاء

عبرة وذكرى

نحن اليوم ازاء نهضة سياسية بفوزها تحيى الامة وبجبروتها تتلاشى . فلا مرّة واجب على كل من افرادها ان يهب الى معاضدتها ولا يحجم عن مناصرتها . وحذار حذار ان يتوكأ بعضنا على بعض حسبما جرت عادتنا فنصبح كما امسينا ونقف حيث كنا . بل على نشيط البدن ان يخدمها بذراعه وكثير المال بماله وغزير العلم بعلمه . فكل من الثلاثة ركن من اركانها وعامل في فلاحها ودوام كيانها . وها نحن اليوم قد صحونا من سبات طويل ودخلنا في طور جديد بل في حياة جديدة بعد جمود كدنا ننحاله لولا مطالعة توارىخ الامم ومخالطة ما حوالينا من الشعوب الراقية حالة طبيعية ابني الانسان . فيجدر بنا وقد خطونا في خطوات الحكومات الشوروية ان نعود الى توارىخها فنقف على ما طراً عليها من الطواريء ونأبها من النوائب ابان انقلابها من طور استبدادي الى طور شوروي عسى ان

يكون لنا من ذلك عبرة وذكرى . فلا اخالنا الا عارفين بما يرافق الثورات السياسية من تقلبات وما يتخللها من الويلات . ولا عبرة بما انفردت به الامة العثمانية في ثورتها من حقنها الدماء الى هذا الحين فما ذلك الا فلتة من فلتات الزمان لم يسطر لها التاريخ مثيلاً في ما مضى ولا كان ليقاس عليها في ما يلي . بل لا يزال الكثيرون منا بالرغم عن كل ذلك يوجسون خوفاً من تقلبات الايام وحدث ما ليس في الحسبان . فلا مشاحة في ان بقاء الامة تحت نير الاستبداد وفي ظلمات الجهل كل هذه السنين الطوال قد اثر في اخلاقها واطوارها تأثيراً يعسر معه على السواد منها ادراك الحالة الجديدة حتى انه ليظنها البعض مغايرة للتقاليد والطقوس . ومما يزيد في اشتغال البال ان هنالك عدداً كبيراً من رجال الدولة المنقلبة لا يرضون عن الحالة الحاضرة ويسعون جهدهم في دس سم الفتنة بين الغافلين على امل ان يقلبوا الحكومة المقيدة ويستعيدوا دور الاستبداد والعياذ بالله^(١)

اسباب الثورة

اذا كان الملك مطلقاً لا قيد يقيد ولا نظام فوق ارادته فالغالب انه يستأثر

- (١) ان ما لمحت هذه السطور الى امكان حدوثه قد وقع فعلاً حيث هاج الرجعيون باسم الدين الغافلين من الجند والتعب فاثاروا في استانة فتنة عسكرية كادت لولا اسراع سالونيك الى اخمادها ان تقضي على الدستور بل على السلطنة نفسها .
- قلت فالا اذا لم بيد زعماء الانقلاب الجراءة والتسدة في العمل واذا هم لم يرهبوا بل يربحوا المفسدين المقلقين ايا كانوا واينما وجدوا فلن ينفك هؤلاء عن افسادهم . وكأني بالجزء الاسيوي من السلطنة مرشحاً رجلاً لدس دسائس الرجعيين وموامرات المفسدين بيد ان « التبرق ذئب يستنمع ان نهفته » فليذكر ذلك زعماء الانقلاب

في الرأي وهو أكثر ما يكون فاسداً ويستبد بالقوة وهي فلما تصرف في سبيل الحق والعدل . و يحوم حواليه جماعة من المتملقين والمتزلفين فيزوقون له انه ظل الله على الارض وان الناس واعراضهم واموالهم ملك له يتصرف بهم كيف شاء فيزداد بذلك عتواً واستبداداً . ولما كانت الرعية تخشى بطشه وتخاف بأسه لا تجرأ على انتقاد اعماله وتقويم اعوجاجه فقد ساءت احكامه وزادت مظالمه . واذا هي تملكت من ثقل الوطأة اتهمها بالتمرد وشق عصا الطاعة وامسى قلق الافكار مضطرب البال اذا هب نسيم السحر خاله عاصفة او مال خيال ظنه يداً قاتلة . ويقويه على هذه الهواجس والشكوك المقربون اليه لما يبيحه لهم استحكام التباغض والتنافر بينه وبين الرعية من استنزاف الاموال واستدرار المغام في الضغط على الامة ويزيد في التنكيل باحرارها . فظلما هي هائلة في ظلمات الجهل فهوفي آمن من نهوضها وفكاك قيودها . انما لا تعتم الا ريثما تستير ويشملها العلم فتشعر بثقل الوطأة وسوء الحالة فتنب مستهلكة الى المطالبة بحقوقها المهضومة فاذا كان الملك حكماً يرى ضعف جانبه بازاء الشعب التائر فيسترسل الى ارادته وينيله مبتغاه . غير ان ذلك نادر قليل الحدوث فان التنازل عن السلطة المطلقة بل عن اية سلطة مهما كان نوعها ليس هو بالامر السهل . والغالب ان الملك يأبى الاستسلام لمطالب الامة ويأنف من تقييد سلطته المطلقة او ربما اظهر الرضى واكن الغدر^(١) حتى اذا ما امكنته القرص من دعة الاصلاح اوقع بهم

(١) ذلك ما سطره التاريخ عن الملوك السابقين ممن طالهم شعبيهم برد حقوقه المهضومة اليه من يوحنا الاول الى شارل الاول ملكي انكلترة الى لويس السادس عشر ملك فرنسا . وهاك الحوادث الاخيرة في ايران وتركيا قد جات اليوم مؤبدة للتاريخ فكفي اذن

وبدد شملهم واعاد ملكه الى ما كان عليه من سوء الحال بل ربما شدد في الضغط على الامة وزادها عسفا وظلما بغية استبقائها في ظلمات الجهل وديجور الفقر وهما منه بان ذلك يمنعها من النهوض والعود الى المطالبة بحقوقها . انما الويل لمثل هذا الملك فايامه مظلمة واحلامه مزعجة وبلاده تتابها القلائل والفتن . وما كان ضغطه على الامة الا ليزيدها ميلا الى فك القيود وشوقا الى الانتقام . وهناك البكاء وهرق الدماء يوم يتفجر بركان الثورة الخامد ويندفع الشعب النائم فلا وعود تحيله ولا وعيد يهوله ولك في شارل الاول ملك انكلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا عبرة وذكرى^(١)

وما عليك الا ان تعود الى تواريخ الامم فتري ان ما اشرنا اليه من دواعي الثورة هو ما ادّى اليها في عهد هذين الملكين وغيرهما من الملوك السالفين . بل هذه ثورتنا وثورتنا جارتينا ايران وروسيا فاذا بحثت في اسبابها تبينت انها هي على

بزعماء الانقلاب من العثمانيين تردداً في ادارة شؤون ثورتهم فلقد آن لهم وهوذا التاريخ فضلاً عن حوادث اليوم امامهم ان يسيروا بكل امورهم على منهج سابقهم من الامم الى الانقلابات فان العمران السياسي سنناً اولية لا سبيل الى بلوغ الغاية الا بالسير على موجبها فعبثاً يحاولون هم تبديلها

(١) (خلافاً فحوا كما فاعداً فاثبتت الامة ان الساطة مستقرة فيها مستمدة منها فلها ان تمنعها او تمنحها فتستردّها .

قلت ما ابعد الملوك عن الاذكار والعبر بل ما احتشهم باليمين والقسم حيث المقصد من ذلك تقييد سلطتهم وكبح جماح استبدادهم فهاك لويس السادس عشر فهو لم يعتبر بمقتل شارل الاول ولا اذكر عبد الحميد بمصير لويس السادس عشر وكافي بشاه الفرس قد تعامى عن مصير كل اولئك

ذلك وكلهم اقسم اليمين فحنت بها .

ومما يجمل ذكره وان خرج عن مدار بحثنا هذا هو ان اكثر الثورات يتبع بعضها بعضاً وتتفاوت ازمان وقوعها بتفاوت الامم النازعة اليها في الاستنارة والعلم . ومثال ذلك حدوث الثورة الافرنسية على اثر الثورة الاميركية والامتان يومئذ في منزلة واحدة من الرقي ثم حدوث ثورات سائر الشعوب الاوربية المتقاربة في العرفان من مثل بروسيا والنمسا وبلجيكا على اثر الثورة الافرنسية الثانية ثم ثورات الروس والفرس والعثمانيين وهم على درجات متشابهة في العرفان وقد جاءت كل واحدة تلو الاخرى

ولقد ادرك الملوك المطلقون ذلك فكانوا يتألبون على اخماد جذوة الثورة اين شبت خوف تطاير شرارها الى ممالكهم من ذلك تألب انكلترة والنمسا وروسيا وبروسيا على اخماد الثورة الافرنسية الاولى ام الثورات ونور الحرية . ولا اخالنا نحن العثمانيين قد نسينا نظر الروسية الينا شذراً يوم نلنا الدستور للمرة الاولى ولم يكن قد تشكل فيها بعد مجلس الدوما

معرفة الشعب بحقوقه اول خطوه نحو الثورة

قد لا يدرك الشعب الذي طال عليه عهد الاستعباد ان الانسان يولد حراً وان استعباده انما هو امر اغتصابي حتى لقد يتوهم ان حالة العبودية هي حالة طبيعية له لا يستغريها ولا يستكف منها بل لو قام من طالب له بحقوقه المغتصبة لرأيناه واقفاً الى جانب السلطة حائلاً بينها وبين حقوقه . ولا يلبث من يشك بصحة هذا القول الا ريثما يرجع الى تواريخ ثورات الامم فتبين له مكانة هذه

الدعوى من الحقيقة . حتى انه لا وجوب الى مراجعة التاريخ فهذه الثورة الروسية وعهدا غير بعيد بل لا يزال شرارها متطائراً هي شاهد ناطق بذلك . ولا عبرة بالقول ان الجيش وليس الشعب هو الحائل بين الامة والحكم الدستوري فانما الجيش من الشعب فلو كان الشعب متنوراً عالمياً بحقوقه لكان الجيش المستمد منه قد عرفها ايضاً

ومما يدل على مكانة وقوف الشعب على حقوقه الطبيعية من الخطورة في الثورات السياسية ان فلاسفة الافرنسيس واكابر كتابهم من مثل فولتر وجان جاك روسو ومنتسكيو توخوا تعليم الامة ذلك قبل اعلان الثورة الافرنسية بمدة بعيدة فما ثارت الا وهي عالة بما تطالب به السلطة وملة بالطرق الموصلة اليه . وكان من بادىء اعمال دعاة الثورة لاول الثام الجمعية الوطنية انهم نشروا على رؤوس الاشهاد منشوراً عنوانه « اعلان حقوق الانسان »

وانك لترى في رجوعك الى تاريخ الثورة الاميركية انه قد كان اعلانها على اثر منشور هو بنفس العنوان المذكور وبما يقارب مضمونه معنى . بل لو بحث باحث بحثاً دقيقاً في نظمات الحكومات الشورية وقوانينها الاساسية لاتضح له انها مبنية على حقوق الانسان الطبيعية

ولم يعمد رجال الثورة من كلتا الامتين في اعلان حقوق الانسان مجرد تحريض الشعب ودفعه الى الهياج والفتنة بل رموا الى امر مهم هو تعليم الفرد من الناس ما له من الحقوق على الامة ^(١) وما للامة من الحقوق على السلطة ومنزلة السلطة من الامة حتى اذا ما عرف ذلك نهض مع دعاة الثورة وكاتفهم

في كبح جماح السلطة واكراهها على ردها اليه حقوقه المقتضية وجبرها ضمن دائرة لا تتعداها

ولا تفلح الثورة الا اذا علم سواد الشعب حقوقه الطبيعية

اذا ظل السواد الاعظم من الشعب جاهلاً لحقوقه الطبيعية ولمنزلة السلطة من الامة وانحصر العلم في ذلك بفئة معدودة فقامت تطالب الملك المطلق بحقوق الشعب فالارجح انه لا يتيسر لها ذلك وكان مصيرها الويل والفشل . حتى انها لو تمكنت من بغيتها وقيدت الملك بالشورى فليس ثمت ما يضمن للامة بقاء الحالة الناشئة بل الاقرب ان الملك يستعيد الحالة الماضية اما باغراء زعماء الثورة وهم قليلون واما باستمالة الشعب الجاهل لحقوقه والذي يخيل له كما اسلفنا ان العبودية حالة طبيعية وان السلطة هابطة على الملك من قوة وراء الطبيعة لا يسوغ للبشر مساسها

ولك في تواريخ الامم الحاضرة ما ينطبق على مثل ما نحن في صددده . بل لا اسألك العود الى التاريخ لتري ذلك فان لك في جارتنا الامة الفارسية بل في الامة العثمانية نفسها لاول عهد جلالة السلطان الحالي مثلاً قريباً . فكل من الملكين قياماً بطلب فئة معدودة من الشعب انال أمته الدستور انما ما عثم ان تمكن من ملكه فاسترد ما اناله واعاد الحكم الاستبدادي المطلق . فكان من وراء ذلك ان الامة العثمانية بقيت نحواً من ثلاث وثلاثين سنة في حالة من العبودية لم يسطر التاريخ الحديث لها مثيلاً . وهذه البلاد الفارسية لا تزال دمآ ابنائها تندفق سيولاً ويخشى والعياذ بالله من دوام الفوضى في البلاد زمنآ

طويلاً إلا إذا مدت يد من الخارج^(١) الى مناصرة دعاة الحرية ويا حبذا لو تكون تلك اليد أعثمانية . وانما وقع ذلك لان السواد الاعظم من الامة العثمانية كان يوم نال الدستور للمرة الاولى على مثل ما هي عليه الامة الفارسية اليوم من الجهل والغباوة .

ولا اقصد فيما تقدم مجرد البحث المعنوي بل اني اتوخى من وراء ذلك غرضاً مهماً هو تجنب الوقوع في مثل ما وقعنا فيه من قبل ووقع فيه غيرنا من الشعوب لاول ثوراتهم السياسية اذ وقفت الامة عند نيل الدستور ولم تنشر فيما بينها المبادئ الحرة والتعاليم الشورية فسهل اذ ذاك على السلطة قلب الحكومة النياية واستحياء الحكم الاستبدادي المطلق .

لذلك يجدر بصحفنا ومجلاتنا على اختلاف انواعها ومصادرها ان تنشر مراراً وتشرح شرحاً وافياً

« اعلان حقوق الانسان »

كما وضعته الجمعية الوطنية الافرنسية لاول عهد الثورة فانك لتجد فيه ما لا تجده في سواه من المبادئ الاساسية مما يولد في الشعب حب الحرية والاخاء والمساواة ويثير فيه الشعور والميل الى الأسس الشورية . ولا يخفى ما في تلقين الامة ذلك في الاحوال الحاضرة من الخطورة ليس فقط بالنظر الى النفع السياسي على ما قدمناه بل لتهديب الاخلاق وثقيف الاذهان ايضاً

((١)) لقد مدت هذه اليد فاذا هي يد انكليزية روسية وهالك ما جاء في الانباء البرقية بتاريخ ١٠ ايار « طهران . قبل الشاء قبولاً تاماً في الظاهر البروغرام الانكليزي الروسي الخ »

اعلان حقوق الانسان (١)

- ١ الناس يولدون ويظلون احراراً ومتساوين في الحقوق
- ٢ هذه الحقوق هي الحرية والتملك والامن ومقاومة الجور
- ٣ مبدأ كل سلطة مستقر في الامة . لا يمكن لاي مجموع او لاي فرد كان ان يستخدم سلطة غير آتية عنها صراحة
- ٤ قوام الحرية ان يستطيع عمل كل ما لا يضر بالغير
- ٥ لا يحق للقانون ان يمنع غير الاعمال المضرّة بالهياة العامة
- ٦ الشريعة هي مظهر الارادة العامة ولكل الوطنيين ذاتياً او بواسطة نوابهم حق الاشتراك في سنّها . ويجب ان تكون واحدة لكل سواء كان في صون الحقوق ام في العقوبات . ولما كان كل الوطنيين متساوين ازاؤها فهم كذلك يقبلون في كل المراتب والمناصب والوظائف العامة بحسب

(١) حدث خلاف بين اعضاء الجمعية الوطنية الافرنسية لاول عهد الثورة بشأن نشر « اعلان حقوق الانسان » وعدمه فحاول رجال الرجعي ان يمنعوا نشره لئلا تعلم الامة ان للانسان حقوقاً طبيعية هضمها الاستبداد في كل تلك القرون الطوال . غير ان « لافايت » وانصاره من رجال الثورة اصرّوا على وجوب نشره قائلين ان اعلان حقوق الانسان ضروري جداً بل اشد ضرورة من القانون الاساسي نفسه اذ انه لا يقف عن تأييد حقوق الامة ازاء حكومتها فقط بل يبين حقوق الفرد ازاء امته ايضاً فليس من حريّة ولا نظام حقيقي الا اذا ما اقتنع الكل بان هنالك حقوقاً لا يمكن للاكثرية نزعها عن الاقلية حتى ولا عن فرد واحد . (قد ساعد على تعريب اعلان حقوق الانسان جملة من القانونيين والكتاب الافاضل اخص بالذكر منهم صديقي المحامي شارل دباس)

- اقتدارهم وفضائلهم ومواهبهم العقلية
- ٧ لا يمكن الشكوى عَلَى اي انسان كان او القبض عليه او توقيفه الا في الاحوال المعينة في القانون وبحسب الكيفية المرسومة فيه
- ٨ لا يسوغ للقانون ان يضع غير العقوبات الضرورية ضرورةً ا كيدوة صريحة ولا يمكن معاقبة اي كان الا بموجب قانون وضع ونشر واصبح نافذاً قبل وقوع الجرم وعمل به عَلَى النظام
- ٩ لما كان كل انسان يعتبر بريئاً الى ان يعلن مجرمًا فاذا ارتوئى وجوب توقيفه واستعمل بحقه عنف لم يكن ضرورياً للتأمين من شخصه فعلى القانون ان يعاقب عَلَى ذلك بكل شدة
- ١٠ لا يجوز تنكيد اي كان بسبب آرائه حتى الدينية منها ما دام ابداءها لا يخل بالنظام العام حسبما قرره القانون
- ١١ حرية نشر الافكار والاراء حق من اثنى حقوق الانسان فلكل وطني اذن ان يتكلم ويكتب ويطلع بملء الحرية الا انه مسؤول عن خرق هذه الحرية في الاحوال المعينة في القانون
- ١٢ ضمان حقوق الانسان والوطنيين يستلزم قوة عامة
- ١٣ يتحتم للقيام بهذه القوة العامة ونفقات الادارة وضع رسوم عامة يجب توزيعها عَلَى جميع الوطنيين بالسواء كل عَلَى قدر طاقته
- ١٤ يحق لكل الوطنيين ان يتحققوا بالذات او بواسطة نوابهم لزوم الرسوم العامة وان يقبلوا بها عن رضى وان يحددوا مقدارها ومدتها وكيفية تقسيمها وتحصيلها وان يتبعوا كيفية صرفها

- ١٥ يحق للهيئة العامة ان تسأل كل موظف عام عن ادارته
 ١٦ كل هيئة عامة لا يكون فيها ضمان الحقوق مكفولا وتفريق السلطة
 . محدودا فليست هي على شيء من القانون الاساسي
 ١٧ لما كان التملك حقاً مقدساً لا يمس فلا يمكن نزعها عن اي انسان كان
 الا اذا استلزمت ذلك المصلحة العامة استلزماً بيناً ثابتاً شرعاً وبشرط دفع
 تعويض عادل مقدماً

العلم وعقود الانسان

لو كان موضوع كلامنا العلم على وجه الاطلاق لاتسع لنا مجال البحث
 واستغرق الخوض فيه اوقت الطويل فلا اخالنا الاعلامين بمنزلة العلم من الخطورة
 في رقي الامم والعمران . بل لعلنا لا نكون بعيدين عن الصواب اذا عزونا
 انحطاطنا وجمودنا كل هذه السنين الطوال الى قلة انتشاره بيننا . حتى ان هذا
 القليل منه ليس هو من مصاف العلوم الراقية الباعثة على تقدم موارد الثروة من
 زراعة او صناعة او تجارة وقلم يتعدى اعراب الجمل وتزويق الكلام . ناهيك
 عن ان اسلوب التعليم عندنا هو اسلوب قديم لا يتسنى معه تثقيف الازهان
 او فتح مجال تسرح فيه الافكار وأقل ما يقال فيه انه وعرضيق المسالك
 ولا عبرة بما في عاصمة السلطنة من المكاتب الملكية والعسكرية او بما انشيء
 بيننا من الكليات الاجنبية فانما يؤمها عشرات من الوف لا يزالون هائمين في
 الظلمات . وما كان علم هذا القليل لينهض بهذه الامة الكبيرة من وهدة الخمول
 فتجاري ما حولها من الامم الراقية فتأمن على نفسها من التلاشي كأمة مستقلة

اتباعاً لناموس يشمل العالمين الجبالي والنباتي بأسرهما هو ناموس تنازع البقاء وبقاء الانسب او لغير في اطوارها واخلاقها فتتألف عناصرها المتباينة تآلفاً طبيعياً نتيجة العلم الصحيح لا تآلفاً اجتهادياً يخشى من انحلاله كلما طرأ طارئ او عرض عارض.

هذه امور اساسية للرقى والعمران لا يسوغ الاغضاء عنها اذ عليها تتوقف حياة الامة وكيان الدولة ولا سبيل للوصول اليها الا بانشاء المدارس ونشر العلم الحديث في كل انحاء السلطنة . وانا لا نشك في انه سيكون من باكورة اعمال مجلس الامة وضع نظام جديد للتعليم على مثل ما هو مسنون عند الامم الغربية بحيث لا يكون لتعليم الاديان دخل فيه بل يرجع في مثل ذلك الى المعابد ويكون نمط التعليم واحداً في كل البلاد واجبارياً على جميع ابناء الامة من ذكور واثاث من سن مفروض لسنين معدودة ويجعل تعليم اللغة الرسمية عاماً واجبارياً^(١) فغير خاف ما لوحدة العنصر واللغة والدين من الخطورة في انشاء الوحدة القومية

(١) جاء في المادة التاسعة من لائحة جمعية الاتحاد والترقي ما ترجمته تقي الدين

جريدة الوطن بعددها الصادر في ١٥ ايار سنة ١٩٠٩

تاسعاً. « حرية التعليم هي القاعدة التي يستند اليها فكل عثماني حر في فتح المدارس والتعليم وجميع المدارس القائمة في السلطنة العثمانية توضع تحت نظر ومراقبة الحكومة وتكون قاعدة التعليم العام وحدة النمط في التهذيب الاجتماعي والسياسي لجميع الرعايا العثمانيين والتعليم الابتدائي في المدارس العمومية اجباري ومجاني وفي المدارس الابتدائية كل منصر يعلم لغته الخصوصية ولكن فيما خلا المدارس المخصصة بالصغار وفي المدارس الاخرى الابتدائية يكون تعليم اللغة التركية اجبارياً والمدارس المخصصة بالتعليم الديني غير تابعة لنظام المدارس العام »

مما لا يمكن بقاء كيان امة ما او حفظ استقلالها بدونها^(١) ، ذلك وانه ليتعذر الوصول الى انشاء هذه الوحدة العامة ما دامت عناصر الامة المتباينة باقية على جنسيتها الخاصة كما انه يصعب ملاحظة هذه الجنسية الخاصة ما لم تتلاشى السنة الاجناس فتتوحد اللغة على الخصوص حيث العوائد والاخلاق متباينة متباعدة والصيغة الدينية غالبية على الصيغة السياسية الاجتماعية ومتخذة كصفة قومية مميزة لا كصفة شخصية مجردة

فلما كانت المذاهب بيننا متعددة^١ وتوحيدها امر محال ، والعناصر متباينة ، واندماجهما متعذر الا واللغة واحدة وبعد مرور الاجيال ، بقي امر واحد من الامور الثلاثة ممكن الصيرورة هو تعميم اللغة الرسمية مع بقاء كل قوم على لغتهم اذا لم يمكن غير ذلك .

فاذا ما ثم لنا ذلك كله وليس ما يمنع اتمامه فلا يمر بنا غير عشرات من السنين الا وتنشاء بيننا ناشئة جديدة على اخلاق جديدة واطوار جديدة عالمة بحقوق الانسان الطبيعية وبحقوق الامة على الساطة وبمنزلة السلطنة من الامة وبحقوق الفرد على الغير وحقوق غيره عليه — امور لا يدرك الشعب حقيقة معنى الشورى بدونها — ويومئذ يخلق التآخي والتآلف على صورة طبيعية ثابتة

(١) من جملة ما اتته الدولة العثمانية من الخطاء السياسي هو انها لم تلتفت الى خطورة هذا الامر فوحدت الامة لغة ومذهباً فادمجتها دمجاً محكماً حين كان ذلك ممكن الصيرورة غير متعذر الاجراء اسى عقيب الفتح التركي والموت والحياة يومئذاك بين شفاء الفاتحين . وهي لو فعلت ذلك لاستبقت صولاتها وعززت شوكتها ولما امالت تلك السيول الجارفة من دماء رعاياها فيما بعد مما ارتعدت له حواس العالم المتمدن وسود صفحات التاريخ

فيحب الانسان لآخيه ما يحب لنفسه ويفعل بالغير ما يريد ان يفعله الغير به
وهناك الصلاح والفلاح والسعادة الحقيقية

ولكن ما لا يدرك كله لا يهمل كله فيجمل^(١) بنا بل يجب علينا بين
يومنا هذا وذاك اليوم المجيد ان ننشر في الشعب المبادئ الحرة والتعاليم الشورية
على اية وسيلة كانت من خطب او كتابات او تأسيس نوادٍ او تمثيل روايات حتى
اذا قام من يدفع الشعب الى اطلاق الحكومة الشورية راغباً في دس سم الفتنة
والتعصب الذميمة نوصلا الى استحياء زمن الاستبداد اعرض عنه الناس وكذبوه
قائلين ما قولك هذا الا افساد وان انت الانام ذميمة

(١) ويجدر بالحكومة ان تنذرع بالحزم والعزم في سياسة الامور فيستتب الامن وتسود
السكينة وتروج الاشغال لا ان تبدى الضعف وتسترسل اللاوهم فيشتد القلق وتسوء
الاحوال

كيف نشأت السلطة

خلق الناس في الحقوق سواءً فتقوى قوم وسادوا البقية
 زعموا ان الملك آت اليهم بدء بدء من سلطة علويه
 فكأنني بهم يقولون وهما نحن لسنا من طينة ادميه
 اورثوه بعد الممات بينهم امشاع حقوقنا البشريه
 ظلموا الشعب واستبدوا دهوراً انما لم يدم رقاد البريه
 قام فيهم ذوو العقول فنادوا انتم المملك والملوك الرعيه
 ليس حقاً ان يحكم الكل فردً انما حق الحكم للاكثره
 ناهضوهم مستهلكين فجازوا وغدا الكل في الحقوق سويه

كل ما يرجع الحكم فيه مما يتعلق بالمجتمع الانساني الى ما قبل زمن التاريخ
 لا يتعدى حد الحدس والتخمين او اذا تعدى هو الى ما وراء ذلك فلا يخرج
 عن حدود الآراء العلميه . ومما يدخل تحت هذا الباب مما نحن في البحث فيه
 هو كيفية نشوء السلطة

كيف نشأت السلطة

صور لنفسك الارض والجليد لا يزال كاسياً لجزء كبير من سطحها على اثر

دور جليدي انتابها^(١) والوحش من الوعل الارلندي الى دب الكهف الى واحد القرن الصوفي الى المموت الشعري^(٢) يضرب في اكنافها والانسان بينها لا كساء له الا ما كان من جلدها ولا قوت غير ما ينازعها ولا ماوے غير ما يشاركها من كهف^(٣) او شق في صخر ولا سلاح يدفع به هجماتها الا ما كان من قرنها او الحجر الصوان^(٤) فاذا ما تصورت كل ذلك ثمثلك ما يقارب حالة اجدادك الاولين وانتجت لنفسك ان وجود الانسان على مثل تلك الحالة بين تلك الاوساط والعوامل اضطره حفظاً لكيانه الى التعاضد والتضام فكان ذلك بدء تشكيل « الجماعة »^(٥) او سمها ما شئت

ثم عد فصور لنفسك احد افراد « الجماعة » ممن فيزتهم الطبيعة بشدة بأس او سمو عقل وقد دفعه حب الذات الى الانتفاع مما ميز به فيخيل لك كيف نشأت السلطة وكان هو مقتصرها

(١) تبين لعلماء الجيولوجيا ان في جملة ما اصاب الارض من النكبات دورا جليدياً اكتسى على اثره معظم القسم الشمالى منها بالجليد ممتدا الى ما وراء اواسط اوروبا جنوباً فدام زمناً طويلاً واطر تأثيراً خطيراً في جغرافيتها

(٢) عثر علماء الاركيولوجيا في كهوف بلجكا وفرنسا على احافير هذه الحيوانات الهائلة وبينها عظام بشرية وكثير من الاوائل المصنوعة من عظم القرن او الحجر الصوان فانتجوا ان الانسان اقدم من التاريخ بزمان طويل بدليل ان هذه الحيوانات تاصرت له فانقرضت قبل زمن التاريخ بالوف من السنين

(٣) لذلك اطلق على انسان هذا الدور اسم رجل الكهف

(٤) لذلك اطلق على هذا العصر اسم العصر الصواني

(٥) ونمت الجماعة او تضامت الجماعات او ضمت عقيب غلبة فتشكلت القبائل فالتعوب على نفس القياس . فصار زعيم الجماعة شيخاً او اميراً في القبيلة وملكاً في الشعب

او اذا انكرت هذا المذهب فصور لنفسك ان « الجماعة » ادركوا وجه
الضعف في استبقاء السلطة مشتتة وانتجوا ان جمعها يكسبهم قوة في تنازع البقاء
فارتأوا عقد السلطة لواحد منهم او اكثر فالمدار واحد يدفعهم الى ذلك عامل حب
الذات فيخيل لك كيف نشأت السلطة وكان هو مكتسبها
انما لا مهرب لك كيف تصورت نشأتها من التسليم بانها اما مغتصبة واما
مكتسبة

هل من حق الشعب تقييد الملك

فاذا ذهبت الى انها مغتصبة اوجب عليك مذهبك هذا التسليم والاقرار
بحق الشعب وهو الممثل المعنوي « للجماعة » في استرداد السلطة من الممثل المعنوي
لمغتصب السلطة من « الجماعة » وهو الملك

او اذا ذهبت الى انها مكتسبة سألتك هل كان اكتسابها بقيد ام من غير
قيد . فاذا قلت بل هو بقيد قلنا ان اقل ما يمكن ضمان هذا القيد « للجماعة »
هو حق التمتع بالحرية الشخصية التي هي حق من حقوق الانسان الطبيعية .
اذ لا يعقل ان الانسان معاً هو مفطور عليه من حب الذات يرضى بالتنازل عن
كل حقوقه لغيره . او ما ترى الرقيق المولود في العبودية يحن دوماً الى الحرية
فكيف يخيل لك ان المولود فيها يرضى بالتنازل عنها . فاذا صح هذا الفرض
اي ان العقد المعقود بين « الجماعة » ومكتسب السلطة تضمن ضمن
« للجماعة » حق التمتع بالحرية الذاتية وهو كما ترى فرض معقول نتج ان كل ما
كان من شأنه مساس هذه الحقوق كان منافياً لضرورة لمضمون هذا القيد .

فلما كان الامر كذلك وكان الحكم الاستبدادي المطلق منافياً لهذا الحق تأتى عن ذلك بداهة انه منافي لمضمون القيد ايضاً وكان حله محل الحكم المقيد اخلاً بالشرط او القيد المعقود بين « الجماعة » ومكتسب السلطة . فذلك ولان للانسان حقوقاً طبيعية وله حق التمتع بها ولا يقوى على ذلك والسلطة مطلقة فقد حق للشعب وهو الممثل المعنوي « للجماعة » ان يعتبر العقد المعقود لغواً وان يعيد السلطة الى القيد او يستردها اليه من الممثل المعنوي لمكتسب السلطة في « الجماعة » وهو الملك .

بل هب ان السلطة كانت مكتسبة من غير قيد فذلك لا يكون منه ان حقوق الانسان الطبيعية دخلت ضمن الحق المكتسب . ذلك لان هذه الحقوق هي حقوق مغنوية وانما هي للانسان بصفته انساناً اي بشراً لا كفرد او مجتمع من الناس وهو وان حق له التمتع بها لا يحق له التصرف بها من مثل التنازل عنها^(١) . لذلك كان ادخالها ضمن الحق المكتسب على فرض امكان وقوع ذلك عقداً فاسداً من اساسه وحق للشعب ان يعتبره ملغى وان يظل متمتعاً بحريته الذاتية وهي حق من حقوقه الطبيعية ما دام حياً

ثم لو فرض ان للجماعة حقاً في التصرف في حقوق الانسان الطبيعية وانهم تنازلوا عنها لصاحب السلطة المكتسبة فانما يتقيد بهذا الفعل فاعله دون غيره ذلك لان هذه الحقوق هي ملازمة للانسان ولكل فرد من المجتمع الانساني حق

(١) اي لو فرض ان فريقاً قبل عن رضى بان يستعبد لفريق اخر فالعقد فاسد اساساً وغير سائغ اصلاً . ذلك لان قبول فريق اول بان يستعبد لفريق ثانٍ يمكن هذا الاخير من استعباده عنوة فريقاً ثالثاً مرغماً غير مختار . « و ليس من حرية ولا نظام حقيقي الا اذا ما اقتنع الكل بان هالك حقوقاً لا يمكن لاكثرية نزعها عن الاقلية حتى ولا عن فرد واحد »

التمتع بها فتنازل فريق عنها لا يفقد هذا الحق من غيره . فلذلك ولان الشعب لم يكن من الفئة المتنازلة عنها قدحق له ان يعتبر العقد لغوا وان ينظر متمتعاً بحقوقه الطبيعية ما دام حياً

فترى مما تقدم وقد ذهبنا واياك على ما شئت من المذاهب ان لامهرب لك كيف تصورت نشوء السلطة من الاقرار والتسليم بانها اما مختصة من الشعب واما مكتسبة منه . فلما كان امرها كذلك وكان للانسان حقوق طبيعية له حق التمتع بها وكان لا يقوى على ذلك والسلطة مطلقة مستبدة حق له توصل الى حقوقه ان يقيد السلطة كيف شاء وليس هو بعمله هذا متعدياً او مستبداً بل كانت هي المتعدية المستبدة لو انكرت عليه هذا الحق . فكما ان العمران لا يقوم بدون وجود السلطة فهو ايضاً لا يتم والشعب مقيد مفقود الحرية . بل ما افلحت الامم المعاصرة وترقت في سلم المدنية الا بعد ان قيدت السلطة بالدستور وحلت قيود الشعب واليك التاريخ اذا رجعت اليه تجد الصواب في هذا القول



لا ترتقي الامر الا بعد تقييد الملك

لا مرء في ان الامم الشرقيه اجمالا هي منذ اجيال بعيدة في حالة من
الخمول والانحطاط اشبه بحالة اوروبا في اعصر الظلمات او تزيد عنها كثيرا .
وبالبحث على ذلك في الاكثر هو بقاؤها تحت يبر الحكم المطلق الاستبدادي
حيث ليس من قيد يقيد السلطة ولا نظام يردعها والشعب مقيد مستعبد لا
رأي له في الاحكام ولا ما يكفل له حرية القول والعمل . بل لو هو شكا من سوء
الحال ولو همسا كان اقل جزائه السجن او القتل . ولذلك ساد عليه الجهل والخمول
فتقاعد عن مجارة الشعوب الدستورية في السير الى الامام فذبلت زراعته
وكسدت صناعته وبارت تجارته وهي موارد الثروة وحياة الامة .

بخلاف ذلك الامم الغربية حيث السلطة مقيدة والشعب مطلق
الحرية فعلومها راقية وزراعتها نامية وصناعاتها زاهية وتجاريتها رائجة وثروتها واسعة
والشعب هو الملك والحكام هم خدام الامة .

فأين الصين وهي اعرق الممالك الحاضرة في القدم والمدنية وكوريا والهند
الصينية وتركستان وبلوخستان وكشمير والهند وافغانستان وايران
وروسيا وتركيا من اليابان وايتاليا والنمسا والمانيا وفرنسا وانكلترا واميركا في
الصناعة والتجارة والرقى بل اين هي من هولاندا وبلجكا وسويسرا بالقياس النسبي
مع ما هنالك من البون الشاسع بين هذه الاقاليم الصغيرة وتلك الممالك الكبيرة

في عدد السكان واشتاع المساحة .

او ليس ان الامة اليابانية هي امة شرقية كسائر هذه الامم الجامدة فلم تقدمها ورقياً وخملاً وانحطاط غيرها من الشعوب الشرقية . اما ذلك لانها انفردت هي من بينهن بالحكومة النيابية ^(١) وظل غيرها تحت نير الحكم الاستبدادي المطلق

وهذه ممالك الغرب كلها من انكلترا الى اميركا الى فرنسا الى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وغيرهن من الممالك الأوروبية الدستورية فانما يرجع عهد صعودهن في سلم المدنية الحديثة الى بدء زمن تشكيل المجالس النيابية فيهن . بل لو دقق الباحث النقد في تاريخ تقدمهن لتبين له ان هنالك نسبة جلية بين بدء تقدم هذه او تلك من هذه الامم وعهد حلول الحكم المقيّد فيها محل الحكم المطلق . ومثل ذلك الامة الانكليزية فهي كما يستدل من التاريخ اسبق الامم عهداً بالمجلس النيابي ولذلك كانت في مقدمتهن في ولوج باب التقدم والرفق . وقل مثل ذلك في اميركا وفرنسا وباقي الشعوب الأوروبية الدستورية

بل ما لنا ولهذه الممالك الكبيرة القديمة العهد في المدنية الحديثة فهناك رومانيا وبلغاريا وسربيا وهي فروع صغيرة منسلخة من عهد غير بعيد عن جذع كبير هو هذه السلطنة الضخمة . قل لي وان ساءنا القول اين تقدمنا من تقدم الفرع بالقياس النسبي ونحن الاوفر عدداً وبلادنا الاوسع ارضاً . بل ما عسى ان تكون الاسباب الباعثة على سير هذه الفروع ذلك الشوط البعيد في هذا القصير من الزمن وجمودنا

(١) تنازل جلالة ميكادو اليابان عن سلطته الموروثة فانشأ في بلاده المجلس النيابي فاجلته امته واجتبه لذلك واعجب به العالم . ولم يذكر التاريخ ان احداً غيره من الملوك فعل ذلك قط

بل رجوعنا القهقري وورأنا قرون من المجد والسؤدد الا لانها سلكت هي في خطوات الحكومات الشوروية واستسلمنا نحن للحكم الاستبدادي المطلق .

لماذا هذا المذهب في نرفي او انحطاط الامم

ولرب قائل يقول ان هنالك عوامل اخرى دفعت تلك الامارات المنسلخة الى الامام ووقفت سدا في تقدم هذه السلطنة الكبرى من مثل الدين والمذهب .
فنسأل القائل أليس ان روسيا هي وهذه الامارات على مذهب واحد بل ومن عنصر واحد فلم جمودها مع ما هي عليه من وفرة عدد السكان واتساع الارض وتقدم هذه الامارات مع ما هي عليه من قلة عدد السكان وضيق المساحة وصعوبة الموقع الجغرافي . بل اليس الاقرب انها لو هي جارت هذه الشعوب الصغيرة في سيرها الى الامام على نفس النسبة لكانت اليوم اعظم مما هي عليه بمراحل وكان تاريخها غير ما سيدونه لها المؤرخون ويقرأه الخلف . انما أني يتأتى لها ذلك والحكم فيها استبدادي مطلق والسلطة مستأثرة في الرأي مستبدة بالعمل والقول والامر فيها الى مقربي القصر من ابناء الشرف الموروث من مثل اليرنس بورييس والكونت الكسيف وغيرهما ولا رأي يسمع للجنرال كوربتكين واقرانه من ابناء الشعب كأنه ليسوا هم بالرجال الكبار وعظام القواد^(١)

(١) بين الجنرال كوربتكين لدولته انها غير مهيأة للحرب ونصح لها بالكف عن انشاء الاسباب مما من شأنها اثاره خواطر اليابانيين . غير ان الكونت الكسيف وهو يومئذ الكوال على منشوريا وانصاره من مقربي القصر افلحوا لدى البلاط في سياستهم فكان ما كان من امر اشهار اليابان للحرب على روسيا وانكسار هذي وسد الشرق الاقصى لمد بعيد دون مطامعها

او ما ان الامة اليابانية هي اليوم في مصاف الامم الراقية وهي مع ذلك على غير مذهب الشعوب الغربية الراقية ومن عنصر غير عنصر هن . بل أليس هي والصين على دين واحد ومن عنصر واحد . فلم هذه في الحضيض وتلك في اوج الرقي وقد تماثلتا عنصراً ومذهباً والافضلية من حيث عدد السكان واتساع الارض والعراقة في المدنية هي الى جانب الصين . اليس ذلك لان الحكم في هذه استبدادي مطلق وحكومة اليابان حكومة دستورية نيابية

وهذه الدولة الاسلامية قد بلغت بطرف ثلاث قرن من ظهور الاسلام شأواً من المجد والسؤدد لم يصل الى مثله غير الرومان من قبلها والانكليز من بعدها ووصلت مكاناً من الرقي بهذا القصير من الزمن لم يبلغه غيرها الا بمئات من السنين فدون لها التاريخ ذلك اعجوبة ومعجزة . ذلك والدول المسيحية ممن عاصرها هائمات في ظلمات من الجهل بعضها فوق بعض . فلو كان للمذهب من شأن في الانحطاط او الترقى لما هبطت تلك عن مقامها الاسمي ولا صعدن هن من الحضيض الى اوج الرقي وكل منهن لا يزال على دينه ومذهبه كما كان لذلك العهد

فترى مما تقدم ان لا افضلية لهذا او ذاك من الاديان في تقدم الامم او من شأن في انحطاطها بل العامل الاكبر في ذلك انما هو شكل الحكم فيها . وانت اذا دقت البحث في الاديان اتضح لك انها متماثلة في الجوهر وليس في احدها ما يمنع او ينافي التمدن حديثاً كان او قديماً . انما لا جدال في ان التعصب المذهبي الوخيم هو سد منيع في تقدم الامم ورقيا وبعث على اثاره الشخاء والحروب بينها . فهذه الحروب الصليبية فانها قد شغلت العالم المتمدن ما يقارب المائتي سنة

واهلك ما ينيف عن الخمسة ملايين بين نصارى ومسلمين وليس في دين
السيد المسيح او دين النبي محمدا ما يميزها وانما اثار شرها التعصب المذهبي
الذميم

بل هذه الحرب الاوروبية بين الكاثوليك والبروتستانت المعروفة بحرب
الثلاثين سنة فانها قد اقلقت اوروبا ومنعتها من الرقي والعمران زهاء ثلث قرن
وهلك فيها الملايين من النفوس^(١) من ابناء الدين الواحد والعنصر الواحد وما
الباعث عليها الا التعصب الوخيم والدين براء منها .

فذلك ذلك على ان الدين امر والتعصب له امر آخر وان ما يحط بالامم ويقف
حاجزا في سبيل تقدمها انما هو ذلك التعصب الذميم لا هذا او ذاك الدين .
يؤيد هذا القول فضلا عما اسلفنا جمود بعض الامم المسيحية حيث لا تزال شوكة
التعصب المذهبي قوية من مثل الامتين الروسية والاسبانية وتقدم غيرهما من الشعوب
غير المسيحية حيث التعصب قد تلاشى واضمحل بنشر العلم الصحيح والمبادئ الحرة
كلامه اليابانية مثلاً

على ان اجلال الدين هو غير التعصب له فالاميركان والانكليز هم من
الامم الشديدي الغيرة على دينهم انما لا اثر في هذه الغيرة للتعصب المذهبي وهم كما
لا يخفي من ارقى الشعوب واعظمهن شأنًا . فلنسر اذن في اثر هاتين الامتين
الراقيتين فنجل الدين دون ان نتعصب له وليدن من شاء منا كيف شاء فما انت
باقدر من رب الناس على هداية الناس

(١) قال ماير في تاريخه « كان عدد سكان جرمانيا في اول الحرب ثلاثين مليوناً ولم يبق
فيها عند انتهائها غير ثمانية عشر مليوناً »

ملحة سياسية

رد فعل للمذهب في سياسة أوروبا

مرت على أوروبا العصور الطوال وغيوم الجهل متلبدة في سماءها وسلاسل التعصب ملتفة حول اعناقها ما لمع عليها بارق نور الا وارخى عليه التعصب سداله ولا قيل قول حق الا وكُفِّر من قاله . ولكم^(١) من حرب ثارت كان التعصب باعاً على اضرار جذوتها^(٢) ودماً سالت كان هو الداعي الى اراقتها^(٣) وظلت هذه حالتها والشؤون المذهبية مدار سياستها الى يوم نشر العلم فيه على ربوعها اعلامه فبدد ظلمات التعصب واوهامه : فكان ذلك نذيراً بتقلص ظل السلطات وانكسار شوكتها وبشيراً بفكك قيود الامة وتحررها وباعثاً على حلول الشؤون السياسية محل المنازعات المذهبية والحروب الصليبية

وان ما تراه اليوم لدى امم الغرب من تلك الجيوش المعبأة والاساطيل المهيأة فانما هو لفتح اسواق جديدة لصناعتها او لمنازلة خصم يزاحمها في تجارتها . وما كان مذهب هذا الخصم او عنصره وقد وجدت العوامل الاقتصادية او

(١) قال عايلو بدوران الارض فكُفِّرَ وُسْحَن

(٢) من ذلك الحروب الصليبية وحرب الثلاثين سنة وغيرها

(٣) ذبح الكاثوليك في فرنسا ثلاثين الفاً من البروتستانت يوم عيد القديس

السياسية ليمنع من نشوب الحرب حتى بين الاخوين على مثل ماجرى بين الانكليز والاميركان^(١) وهم من عنصر واحد وعلى مذهب واحد وبين الانكليز والبوير وهم كذلك واحد في المذهب

او ما ترى ما هنالك من التباغض والتضاغن بين الانكليز والالمان من جراء الحرب الاقتصادية القائمة بين الامتين وهم مع ذلك على مذهب واحد ومن العنصر الجرمانى الواحد وما تأتى عنها من الانقلاب السياسى الخطير لهذه السنين الاخيرة حتى لا يغالى اذا قيل انها من نيف وثمان سنوات لى المحور الذى تدور حوله سياسة هاتين الدولتين بل سياسة سائر الدول الاوروبية بل ما قولك في مناصرة الدولة الانكليزية المسيحية لهذه السلطنة الاسلامية في احوال مختلفة وازمان متعددة من مثل ردها لنابوليون عن سوريا والروس عن الاستانة او في تألب انكلترا وفرنسا وسردينيا على الروسية في الحرب المعروفة بحرب القريم وفي اتحاد روسيا والمانيا وفرنسا على اخفاق السياسة الانكليزية في المسألة الارمنية وفي تحيز الاميركان والانكليز للدولة اليابانية في الحرب الروسية اليابانية المنصرمة وهي مع ذلك على مذهب غير مذهبهم وهم والروس على مذهب واحد

بيد ان ذلك لا يفيد ان انتصار الدول لغيرهن هو من قبيل نصره المظلوم او الدفاع عن حقوق الانسان فهن قلما يعملن عملاً الا ولهن من ورائه مآرب ومرام .

(١) وضع البرلمان الانكليزي مَكْساً على ما يصدر الى المستعمرات الاميركية من الشاي فثار الاميركان لذلك بدعوى انه لما لم يكن يباح لهم الانابة في البرلمان الانكليزي فلاحق للبرلمان بوضع الرسوم عليهم ومنه قولهم « لا ضريبة حيث لا انابة »

فان ما بعث بانكلترا عَلَى الوقوف في وجه نابويون وارغامه بالجلآء عن سوريا هو خوفها من امتداد شوكته في اسيا واستيلائه عَلَى الهند وهي جوهرة في تاجها بل جزء من حياتها ناهيك عما كان يمكن ان يجره عليها فوزه هذ امن ضياع نفوذها في اوروبا . وقل مثل ذلك في دخول اسطولها البوسفور ورشه للروس عن الاستانة فان ما حملها عَلَى ذلك هو خوفها من مزاحمة الروس لها في البحر الرومي ولما يتأتى عن وقوع الاستانة في قبضة الروس من الاختلال في الموازنة الدولية . بل من تهديد بعض الدول بضياع استقلالها . فضلاً عن ان مساعدتها لتركيا اكسبتها جزيرة قبرص وهي حلقة من حلقات بحرية منها جبل طارق ومالطه وعدن يهملها امر ايصال بعضها الى بعض حفظاً لسيادتها في البحر الرومي وصيانة لاملها في اسيا

ثم ان ما حدا الدول الى التآلب عَلَى الروسية في حرب القريم انما هو حذرهن من استفحال امرها في اوروبا وتنفيذ مطامعها في اسيا عَلَى ما تقدم . زد الى ذلك تشوف نابوليون الثالث للاخذ بشار نابوليون الاول والفرنساويين في مسكو ورغبة كبري في السياسي الايطالي الكبير في مراعاة انكلترا وفرنسا في سياستها هذه عَلَى امل ان ذلك يكسب ايطاليا مودتها فيعضدانها في حرب استقلالها العتيد وقوعها مع النمسا

ولم تكن الروسية بسعيها الى اخفاق السياسة الانكليزية في المسألة الارمنية بالصديقة الساهرة عَلَى مصالح جارتها تركيا بل ان ما بعث بها عَلَى ذلك هو رغبتها في تأييد دعواها من انها هي صاحبة السيادة في الشرق الادنى وحذرها من قيام ارمينيا سداً في وجهها من جهة آسيا .

وكأني بهذه السلطنة لم يكفها تزلفاً الى المانيا انها من عشر سنوات ونيف

انما هي سوق للبائر من سلمها فرضيت ان تكون اخصب اراضيها مستعمرة المانية .
 ذلك كله انما كان لقاء سماح المانيا لها بذبح الارمن وما هم الا اولادها
 على انه وأن تكن انكثرت قد اخفقت لذلك اليوم في سياستها من اقامة
 ارمينيا سداً في وجه الروس مما كانت ترمي اليه في سياستها الارمنية بالمقام الاول
 فانها ما عتمت ان اوجدت الحرب اليابانية الروسية فكان لها ما طالما حنت اليه .
 وهما هي اليوم وقد اوصدت الابواب دون تقدم الروس في الشرق الى امد بعيد
 فقد حولت انظارها الى الغرب فاستنصبت عدوتها بالامس ولها من وراء ذلك
 مقاصد تعرفها المانيا .

فذلك ما تقدم باجلى بيان على ان حب الذات هو في الدول كما في الافراد
 فليس من واحدة منهن تأتي عملاً الا لدفع مغرم او تعمل حسناً الا لجر مغنم .
 ويدلك ايضاً على ان اوروبا اليوم انما هي مجموع امم اقتصادية تجارية لا دخل
 للمذهب في سياستها^(١) . فحذير بنا وهذا التاريخ اما منا ألا تشمل اتقرب الدول منا
 او انعطافهن^(٢) الينا بل فلنجنب احداث كل ما كان من شأنه ايجاد اسباب لمداخلتهن

((١)) ان ما لحت اليه هذه السطور من وجوب الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية
 قد صرح به تصريحاً جلياً في ندوة الامة حمدي بك احد اعضاء لجنة تعديل القانون
 الاساسي حيث قال :

« ان الخلافة والسلطنة كانتا دائماً مفترقتين ولم يكن الخلفاء يحكمون بانفسهم . » وعلى
 هذه الصورة كان الجمع بين السلطتين سلطة الخلافة وسلطة السلطنة مناقضاً للشرع الشريف »
 وقال انور بك في حديث دار فيما بينه ومكاتب جريدة « الديلي تلغراف » ما ترجمته :
 « فان ديننا (اي الدين الاسلامي) كثير التسامح وهو منطبق على الافكار الحديثة
 انطباقاً تاماً الى حد انه يمكن انشاء جمهورية للمسلمين دون ان يكون في ذلك ادنى مخالفة
 لقواعد الدين واحكامه » (

في شؤونا . ولحري بنا ونحن في اول السير على طريق قطعها هذه الامم الراقية
 من عهد بعيد فعرفت سهلها من وعرها ومعوجها من مستقيمها ان تقتفي اثرها
 ونجاريها في نشؤها وفقاً لنظام الكون وسنة الخلق فلا مرث اثبتته العلم ان كل ما في
 هذه الارض من حيوان ونبات يوجد وتوجد معه القابلية للتغير والنشوء وما لا
 يجاري منه غيره في تغيره ونشوءه يُغلب في تنازع البقاء فيتلاشى وينزل وما زال
 لا يعود

وعلم الامم في ذلك حكم كل مي



قبل الدستور و بعده

قبل الدستور

من يراجع التواريخ ناظراً الى الحقائق كما هي لا كما تلونها امياله او يزوقها له المزوقون يجد ان من نيف ونصف قرن لم تكن الدولة العثمانية مستقلة استقلالاً تاماً في شؤونها بل لطالما انتقدت لأمر او نهي هذه او تلك من الدول الكبرى

وبينا هي آخذة في التقهقر والانحطاط وقد وصلت الى حالة منها ينخل لك انها طور الهرم او حالة النزاع وهاذي يلقبها بالرجل العليل وآخر بالشبح الضئيل والفتن في الداخل تخلخل اركانها والمحن من الخارج تهدد كيانها وهي مع ذلك لاهية ناعسة اذا بدول الغرب سائرات سيراً حثيثاً الى الامام لا فتن تقلقها ولا احن تعيقها فاصحن وهن امامها شوطاً بعيداً لا سبيل لها الا بمجاراتهن ولا طاقة الى مباراتهن فامست وخطر التلاشي كدولة مستقلة يحوم حولها

وبينا هي تسام الهوان واذى الاجانب من الخارج تارة بضياح البلدان وطوراً بتجريد نصر مما يلحقه من حقوق الفاتح على مثل ما صار اليه الامر عقب الحرب العثمانية اليونانية واونة بتهديد سفير او وعيد وزير واخرى بمظاهرة بحرية على مثل ما اتته النمسا في ازمير وفرنسا في مدلي الى غير ذلك اذا بالرعية في

الداخل تسام الذل والخسف وثثن من ثقل المظالم والسيف يمزق احشاءها ويهرق
دماءها وهي من الدولة بمثابة الولد

وبينا الجواسيس يستنزفون اموال اليتيم والارملة واولو الفساد منغمسون
في اللذات متنعمون بالملاهي اذا بالرعية جائعة والجيش عارٍ واشلاء الاحرار في
قصور البحور ومن سلم منهم ففي ظلمات السجون او ديار المنفى

وبينا الممالك حيث الاجناس متباينة ساعات بشق النفس في سبيل مرج
العناصر وادماجها وراء انشاء الوحدة القومية وهي الضامن الاكبر لحفظ كيان
الامة وسوءد الدولة اذا بهذه السلطنة ساعية الى التفريق بين العناصر وداسة
سم الدسائس لانشاء التضامن بين المذاهب والتباغض بين الملل . فمن كردي
اثارته على ارمني ورومي على بلغاري ومسيحي على محمدي ومحمدي على موسوي
فكانما وجد النزاع ليسود بينهم وكأنهم انما وجدوا ليتنازعوا . فساءت الحال
وزهقت النفوس وتمنى المسيحي لو تدخل البلاد في حوزة الاجانب فيخلص من
هذا الظلم والعذاب . وكأني باخيه المسلم لولا مسألة الخلافة وذكرى مجد ائيل
سابق يتمنى ما تمناه المسيحي بل لقد مرت به ايام ظلماء ود فيها لو جاءه الخلاص
على اية صورة تاتي

ذلك كله ونحن نطنب بالعدل وهو مفقود وبالامن وهو مسلوب
وبزراعتنا وهي ذابلة وبصناعتنا وهي كاسدة وبتجارثنا وهي باثرة وبخزيتنا
« العامرة » وهي فارغة وبجيوشنا وهم جياع حفاة وباساطيلنا وهي في جوف
وزراء البحر اكثر منه على البحر

كل ذلك ولا من يجسر منا على الشكوى او اذا تظلم مؤلم او تملل مثقل

عدّ خائناً مارقاً فزج في اعماق السجون او صار في لجم البحر او الى ديار المنفى .
 نخلت البلاد من الاحرار وغصت المناصب باولي الفساد فاتجروا بارواح العباد
 وباعوا بالدرهم والدينار ارضاً مشتراة بدماء الجدد ودموع الامهات . ولولا
 ان نيازي شهر سيفه واتور تفخ في بوقه في آن حرج لكنا اليوم نبكي مقدونيا
 وغداً طرابلس الغرب كما نبكي الان البوسنة والهرسك وكما بكينا من قبل بلاد
 مصر واليونان والقريم والقرص ورومانيا وبلغاريا وسربيا والجبل الاسود
 وقبرص وغيرها وخمسة وعشرين او ثلاثين مليوناً من الرعايا بل ربما لم يكن ير بنا
 غير القليل من الزمن الا وقد نفدت فينا دسائس الغرب بفضل سياسة الدولة
 الخرقاء وياسوء المصير .

بعد الدستور

ذلك ما جناه على السلطنة دور الاستبداد والحكم المطلق وقد بلغ الجور
 معظمه في الثلث الاخير من هذا القرن . ولا مغالاة في القول ان ليس في تواريخ
 نشوء الامم الحديثة ما يقابل هذا الدور في مثالمه وضغطة على الرعية . وها ان
 الدستور مع قرب عهده قد اخذ يثمر اليوم ثمراً طيباً فترى المسلم فد صاح النصراني
 والنصراني المسلم ومشى الكردي الى جانب الارمني^(١) والرومي الى جانب

((١)) ولما عادوا الى التنافر والنطاحن واروا الارض من دمائهما واشباع الاسماك
 من اشلائهما بعد الدستور لولا ان دسّت بينهما سم النضاغن والتفاق يدٌ افسادية جانية
 هي ذات اليد التي اثار تفتنة اسنائة ومذابح الحنه في آن واحد والتي مراراً ما لطخت بدماء
 الارمن من قبل . ولسوف تنجلي الحقائق فيظهر باجلى بيان ان الباعث على المذابح الاخيرة
 انما هي عوامل افسادية رجعية لا منازعات دينية او ضغائن جنسية .)

البلغاري وكلهم مهلل مكبر بفضل الدستور^(١)
وهذا الارمني وهو في زعمنا الخائن المارق بالامس قد اظهر للملا اليوم انه
الوطني الغيور الصادق

بل ما ترى كيف قد تبدل اليوم وعيد دول الغرب لنا بالامس برقيق
الكلام وتهديدهن بالمجاملة والرجاء فهذه النمسا قد اصليناها حرباً اقتصادية امر
من حرب السلاح وهي مع ذلك لم تحرك ساكناً ولا توعدت ولا تهددت ولقد
رأينا اساطيلها على عهد الاستبداد تختال في بحارنا متهددة متوعدة لهفوة اتاها
احدنا حمقاً فاذلتنا في عيون الدول . وليس احجامها اليوم الا لثيقنها بان الدستور
قد ابدل تلك الامة المنقسمة على نفسها بامة متحدة نثفاني في الدفاع عن شرفها
ومجدها السابق

وهذه برلمانات اوربا كلها قد حيتنا اليوم ونحن امة دستورية تحية الاخاء
والمساواة ولم نكن لنسمع منها قبل الدستور غير السخر والاستهزاء
وهذا جلالة ادوار السابع اكبر ملوك الغرب شأنًا والمثل لاعظم الامم
واقدمهن عهداً بالدستور هو آتينا ليحيى هذه الامة الدستورية ويصاغ
سلطانها الدستوري ولم يكن ليرضى ان يدوس ارضها قبل اليوم وهي امة ذليلة
مستعبدة .

(١) زحف محمود شوكت باشا معزز شأن الدستور ومؤيد حقوق الامة بالجيش الدستوري
من سلانيك على الاستانة لاختاد فئنة الرجعيين فيها فمشى تحت لوائه التركي والالباني الى
جانب الارمني والبلغاري والرومي والمحمدي الى جانب الموسوي والمسيحي وكلهم متناصرون
متضافرون دفاعاً عن حقوق الامة فجاء ذلك دليلاً يثبتنا على نعم الدستور

فقل حياً الله الدستور وحياً الله الجيش وجمعية الاتحاد والترقي وحياً الله
نيازي وانور والسلام على ابي الدستور واصحابه شهداء الدستور اجمعين (١)

(١) ولرب هازيء يقول ما هذا الاطناب بفضل الدستور وهاك الدوائر لم تزل مختلفة
والاحكام ما فتئت معتلة والفوضى سائدة والحكومة جامدة والاشقياء يعيشون ويفسدون
وهم آمنون مطمئنون فقل لمثل هذا الهازيء ترفع الدستور عن مثل ما عزوت اليه وتعالى فانما
المقصرون المواءمون هم منفذو احكام الدستور من وزراء الى ولاة الى احكام . وكأني بالعدل لا
ينشر في البلاد والامن والسكينة لا يستبان فيها الا اذا ما اشبعت الحكومة المأمور الصغير
من فضلات الموظف الكبير وابدلت سياسة اللين والتعليق بالشدة والعزم . وليس في هذا
التبديل بل ليس في نشر الحكم العرفي نفسه ما ينافي القانون الاساسي او يهدد سلامته بل
كأني به وقد نشرته لئلا يظن ما حكومة دستورية صادقة النية كما هي حكومتنا اليوم ومن
ورائها جمعية سياسية وطنية كجمعية الاتحاد والترقي (وهي مبعث الحرية في البلاد والضامن
الاكبر ولا مرء لسلامة الدستور) مما يعزز شأن الحكومة النيابية لاول نشأتها ويؤيد
مرعى القانون الاساسي وفي توارىخ ثورات السلف هدى وعبرة للخلف .

مشرق الحرية

او

جمعية الاتحاد والترقي

لامراء في ان معظم الفضل في نجاة السلطنة من التقسيم العتيد وفكاك
الامة من قيود الاستعباد انما هو لجمعية الاتحاد والترقي وللجنود البواسل ممن
ناصروها في جهادها الطويل . ولأمرٌ جدير بالذكرى انه بينا الاحرار من
رجال هذه الجمعية من كل متقد غيرة على وطنه ومفكر بسوء حالة امته يساقون
جماعات الى ظلمات السجون او يقادون زرافات الى قعور البحور او ديار المنفى اذا
بالسواد منا مستسلم لدولة الاستبداد بل شامت من مصير من شاء ان ينعتهم
بالخيانة والمروق من شهداء الدستور^(١) واذا بفريق آخر ينشي القلاقل ويدس
الفتن لهدم كيان الدولة وتمزيق السلطنة وما هو يومئذاك بمارق او بملوم

ذلك وترى ان قد قام منا اليوم من ينكر على هذه الجمعية حقها بالتدخل
في الامور التي من شأنها تأييد الدستور والمحافظة على حرية الامة . وانه واثن
كان بين اولئك القائمين عليها من لا تخامرنا ريبة في قويم مبادئهم وحسن مقاصدهم

(١) ولا يغرنك ما تشاهده اليوم من ظهور جموع الاحرار فيما يتنافقهم الغاشمون
المستبدون بالامس والدستوريون الغيورون اليوم والمتلبسون برداء الدستور الجميل اخفاء
لسابق فسادهم ومساوئهم ولئن تراهم يحجون الحرية وفي شفاههم باسمها يسبحون فانهم في
قلوبهم ليلعنونها

من مثل البرنس صباح الدين وغيره من الحزب المكنى بحزب الاحرار او الاتحاد الحرّ فمما لامرأه فيه هو ان السواد الاعظم من خصوم الجمعية انما هم من رجال الافساد والرجعي او ممن يتشوفون لاستجناء ثمة جهادها طوال السنين في حين انهم لم يمدّوا الى مناصرتها يداً ولا بذلوا درهماً في سبيل ما يستنشقونه اليوم من نسيمات الحرية ويستنهلون من سلسيلها مما اصطبغ بدماء شهداء الدستور من رجالها بل لعلمهم كانوا من صنائع وانصار الذين وقفوا دهرًا دون نيله واعاقوا زمن نشره .

وكأني بالاحرار من العثمانيين والصحافيين من الاجانب ممن اخذوا على الجمعية تدخلها في الشؤون وعدّوا ذلك منها خرقاً في السياسة واخلاقاً في نظمات الحكومات النيابية انما هم ناظرون الى الامر من حيث الاسس المجردة^(١) غير مراعين فيه دواعي الاحوال ولا ملفتين الى حالة الامة من الاجتماع السياسي ومكانتها من الاستتارة والعرفان . فهلاً رأونا امة طال عليها عهد الاستعباد فاستماتت نفوسها وتناست حقوقها فاستسلمت للهوان واسترسلت للضميم فالأذا لم يصنها دون افساد المفسدين ودسائس الرجعيين^٢ ولديهم المال وفيهم كل ذي مكر ودهاء ، لجنة من اكفاء الاحرار ردحاً من الزمن تستهل في خلاله شيئاً من المبادئ الحرة وتتمكن منها الاسس الدستورية فلم بمنزلتها من السلطة وبمنزلة السلطة منها فكأني بها لا تستنكف من الرجوع الى دور الاستبداد او تتفر من الاستعباد والى في

(١) من نظمات الحكومات النيابية ان الوزارة اي الحكومة المركزية انما هي مسألة للبرلمان وحده دون سواه فلا يسوغ لاي كان غيره التدخل في شؤونها وعليه قولهم حيث الامر هو خلاف ذلك « دولة في دولة » « او حكومة في حكومة »

تاريخها لأول عهد جلالة السلطان الحالي عبرة وذكرى^(١).

او هلاً رجع اولئك الناقدون الناقمون الى تواريخ ثورات الامم من انكليز وفرنسا و بين فتبينوا ان قد تلا فوز الشعب واندحار السلطة في كل من انكلترا وفرنسا دور^٢ عر في ادار الشؤون في خلاله زعماء الانقلاب من محوري الامة فطهروا البلاد من جرائم الفساد وكانوا سداً منيعاً دون دسائس السلطة و انصارها من رجال الرجعي . ولا عبرة بما نشأ ابان ذلك الدور من القسوة والاستبداد او بما اهرق من الدماء فذلك او بعضه ضروري للثورات بل هو من لزوميات كل انقلاب يرجى فلاحه وثبوته^(٢) . وانما الامر المهم في كل ذلك هو ان الامة كانت قد تمكنت في خلال ذلك الحين من الاسس الدستورية واستطابت لها نسبات الحرية فاستحال من ثم نزع روح الاستقلال منها او منع

(١) ان الذي كان بالامس اي يوم كتابة هذه السطور حلالة السلطان الحالي اصبح اليوم اي بعد فتنة الاستانة السلطان السابق)

(٢) انا ولئن كنا لا نقول بلزوم العود في انقلابنا الى مثل عهد كرامويل (Cromwell) على اثر الثورة الانكليزية او عصر الكومين^١ (Commune) ودور الرعب عقيب الثورة الفرنسية — فذلك يوم وهذا يوم آخر — مع ذلك فاه ليرآى لنا ضرورة نشر نوع من الادارة العرفية في انحاء السلطنة لزمن ما بقطع النظر عما ربما ينشأ عن ذلك من عرقلة الاعمال والتجارة كما يتأتى للحكومة الدستورية ابادة جرائم الفساد والرجعي قبل نموها وتكاثرها ولتتمكن من توطيد الامن العام في عموم انحاء السلطنة فلا مرآء في انه وان كان في الظاهر مستتباً في الحقيقة هو مسلوب معدوم . فليس امناً ما كان منشأؤه مراعاة هذه او تلك من فئات القوم او ما جاء عن صفاء خاطر فلان هذا او فلان ذاك من الناس بل انما الامن الحقيقي الثابت ما كان مصدره سطوة القانون وهيبة الحكومة والارهاب . وكأني بالامن الذي يخيّل لنا وجوده والاخاء الذي تهلّل باسمه السنة الخطباء وتسبح بذكره اقلام الكتاب انما هو فقاقيع هواء على صفحات ماء لا تلبث ان تصيبها الريح فتفقأ وننطفي كانها لم تكن .

تلك النسب طويلاً عنها وها ان تلك الامتين هما اليوم في مقدمة الامم الحرة الراقية .
 قل لي او ما نحن اليوم على اثر انقلاب هو كغيره من انقلابات هذه الامم
 واما ان حالتنا وشؤوننا اليوم هي كحالتهم وشؤونهم لذلك العهد بل اسوأ
 واحرج منها يكفيك من ذلك تباين العناصر واختلاف المذاهب وتباعد
 الاخلاق والعوائد واما انه يعوزنا كما عازم بل انا لأعوز منهم الى لجنة من
 الاحرار الكفاء تصون القانون الاساسي والحكم النيابي دون دسائس المنقلبين
 وموآمرات الرجعيين الى ان تنور الامة وتتمكن منها الاسس الدستورية .
 اما والامر كذلك ولا اخالنا الاملين بخطورة الحال ومتشوفين للاخطار
 فاني لنا افضل من جمعية الاتحاد والترقي وهي مشرق الحرية على الامة ، حارس
 ساهر على الدستور . بل قل لي اليس هي دون سواها في السلطنة ممن يتأني
 لها الدفاع عنه نظراً لما هي عليه من الانتظام الداخلي ولما لها من الحنكة في ادارة
 الشؤون الانتقالية مما انشأ فيها طويل الاختبار في تدير الانقلاب والامام
 الواسع بتواريخ ثورات غيرنا من الامم نأهيك عما لها من رفيع المقام في نظر الجند
 مما لا اخالك تجهل خطورته في فلاح او اخفاق الثورة على الخصوص وان لك
 في ما تشاهده عن عيان في ممالك جارتينا ايران وروسيا فضلاً عن نفس تاريخنا
 لعهد قريب عبرة وذكرى .

ولرب قائل يقول انما انت مخولها حقاً هو من حقوق مجلس الامة
 والحكومة المسأولة له دون سواء فنجيب القائل الا ترى ان المجلس هو مشغل
 عن الاهتمام بمثل هذه الشؤون بوضع التقارير وسن النظمات ناهيك عن
 المناقشات والمنافسات وتأليف الاحزاب ايضاً ذلك اذا لم نسأل القائل اين

كان ذلك المجلس اiban حاول كامل باشا رئيس الحكومة السابق مساس الحالة الحاضرة على ما اشيع الينا ودل على صحة الاشاعة اجماع المجلس على اسقاطه من قيادة الحكومة او اذا لم نذكر القائل بما قد آل اليه مجلس المبعوثان بعيد تشكيكه للمرة الاولى اذ لم يكن ثمة من ورائه جمعية كجمعية الاتحاد والترقي تنصره على اعدائه من الرجعيين وتحافظ عليه .^(١)

ولا عبرة بالقول ان نواب اليوم هم غير نواب الامس وان امة الان هي غير امة ذلك الزمان حتى ولئن جاريناك على مذهبك هذا وبالرغم عن ان اعضاء

((١)) نظرت جمعية الاتحاد والترقي الى امكان تألب الرجعيين على قلب الحكم المقيد واحياء الحكم الاستبدادي المطلق وآلمت بجمالة الامة من الاجتماع السياسي فانشأت لها فروعاً في اكثر انحاء السلطنة لتكون كنقط مركزية تجذب اليها اجزاء الامة المتناثرة عند ظهور الخطر وهكذا كان . فان الرجعيين اثاروا في الاستانة فتنة لقلب الدستور غير انهم لم يخطوا الا بضع خطوات في اعوجاجهم حتي التفت حول تلك الفروع اشتات الامة قنشاً عن ذلك كل متحد فقوة اديبة سرت منه الى الجيش الزاحف .

قلت ان صيرورة ما نظرت اليه الهيئة المركزية امراً مفعولاً هو مما يدل على حنكة سياسية من قبلها وبالتالي على خطأ الذين عدوها انشاءها لتلك الفروع خرقاً في السياسة بدعوى انه قد ينشأ عنها ما يشين باسم الهيئة المركزية ويفقدها بالتالي شيئاً من وقارها وهيبتها . بيد انه مع كل رغبة الاتحاديين من اعضاء الفروع ممن يغارون حقاً على اسم هذه الجمعية الطاهر في انكار هذه الدعوى فلا يسعهم الا الاقرار بان مراراً ما صدر عن البعض منا ما هو مغاير لقوانين الجمعية ومبادئها . على انا انؤمل من اخواننا اعضاء الفروع ان يتخذوا في المستقبل رجال الهيئة المركزية مثلاً لهم في مسراهم فيما يتعلق بشؤون الجمعية وامورها . وليذكروا بل فليعلموا ان الانخراط في سلك هذه الجمعية لا يكسب الفرد نفعا ما بل ان الغاية منها هي تأييد القانون الاساسي وخدمة المصلحة العامة ليس الا فمن دخلها لغرض آخر او لامر في النفس فليخرج منها .

المجلس هم نواب الامة ومنتخبوها مع ذلك فانه ليرآى لنا ان العوامل الموقوف عليها تأييد الدستور والمحافظة على الحالة الناشئة هي لدى الجمعية اوفر منها لدى مجلس المبعوثان بدليل ما اسلفناه من تعلق صفوة الجيش بها وانعطاف سواد الامة اليها ناهيك عما بين اعضائها من الارتباط بوحدة المبدأ والمقصد وما هنالك من الوجه الآخر من التباعد والتنافر بين احزاب المجلس المتضاربة اهواؤها والمتباينة اغراضها وفيهم الاتحاديون والاحرار واللامركزيون والمحافظون (?) بل لعله لا يعتم الا ريثما يستأنس من جمعية الاتحاد شبح تقلص في نفوذها حتى يظهر حزب الرجعيين ايضاً .

فلذلك ولما قدمناه من الاسباب ترى ان بقاء الجمعية حارساً ساهراً على الدستور لدينا يرسخ ويتأيد الحكم النيابي في البلاد هو امر حيوي للامة وليس لعمري من خطر في بقائها او تدخلها في الشؤون بل الخطر كل الخطر انما هو في تقلص نفوذها والويل وشقاء الامة انما هو في ملاشاتها^(١) بل انا لنسأل الاحرار من الناقمين على هذه الجمعية الوطنية لتدخلها على ما يزعمون في الامور مما من شأنها تأييد الدستور اليس ان العادة المرعية في كل البلاد النيابية بل التي هي من المنظمات الاساسية في البعض منها كانتكلترا مثلاً^(٢)

((١)) دلت فتنة الاستانة باجلى بيان على ان بقاء هذه الجمعية حارساً ساهراً على الدستور هو امر حيوي للامة فما لا مرء فيه هو انه لولا وجودها اقضي عليه وصار مجلس المبعوثان الى ما صار اليه سلفه من قبل .

((٢)) حبذا لو تلتفت لجنة تحويل القانون الاساسي الى هذا الامر فتتبع في تحويله في ما يتعلق بامر تعيين الوزارة النظام الانكليزي وحبذا ايضاً لو تتبع في تحويل المادة المتعلقة بكيفية انتخاب اعضاء مجلس الايمان النظام الفرنسي لانتخاب مجلس السيوخ فتجعل

هي ان تُشكل الوزارة اي الحكومة المسأولة من بين اعضاء الاكثرية في ندوة الامة واليس ان هذه الاكثرية في الندوة العثمانية هي الى جانب جمعية الاتحاد والترقي^(١) ولذلك كان من حقوقها بالنظر الى هذه الاكثرية لو نهجنا نحن في تشكيل حكومتنا منهج سابقينا من الامم الى المجالس النيابية ، ان تشغل هي من مناصب الوزارة ليس فقط ما كان ضرورياً ولازماً منها لتأييد الدستور

امر انتخاب جميع الاعيان لاثليهم فقط متعلقاً بارادة الامة دون سواها . ذلك لانه وان اختلفت وظائف الاعيان عن المبعوثين فليس ذلك الا من قبل توزيع الاعمال واما فعلاً فكل من مجلسي المبعوثين والاعيان هو نائب عن الامة وفي كثير من الشؤون يكون الواحد منهما مرجعاً للآخر وفي الامور الكبرى يكونان جسماً واحداً . فلما كان الامر كذلك وكانت الانابة غير حقة ولا قانونية الا بوكالة من المنوب عنه لذلك كانت انابة مجلس الاعيان عن الامة من غير اختيارها او اختيار الاكثرية منها فاسدة وغير حقة . ثم اذا كان المقصود من ابقاء حق تعيين الثلث او اكثر او اقل من الاعيان بيد السلطة هو لمجرد تحاشي مساس التقاليد فهي قد مست بنفس تحوير المادة المخولة السلطة قبلاً حق تعيين جميع الاعضاء والتي قيدتها اليوم بعدد محدود . واما اذا كان المقصود من ذلك غير ما فرضنا فلا نرى الحكمة في الامر او مسوغاً له اذ لا جدال في ان حكم الاكثرية هو اصبوب او اقل ما هنالك انه اقبل للطبع من حكم الفرد فضلاً عن ان روح الدستور ثنائي مبدأ التعيين المطلق وتؤيد مبدأ الانتخاب العام في كل ما يتعلق بامر الانابة عن المجموع .

(١) تتألف الاحزاب في مجلس المبعوثان كما يأتي :

الاتحاديون اي حزب الاتحاد والترقي ١٦٤ عضواً منهم اترك ١٣٠ والباقيون ١٥ وعرب ٥ وبلغاريون ٤ واسرائيليون ٤ وسرييون ٣ وروم ١ وارمن ١ وفلاخيون ١

الاحرار او اللامركزيون ٤٥ عضواً منهم روم ٢٢ والباقيون ١٢ واتراك ٦ وارمن ٥

المحافظون ٥٧ عضواً منهم عرب ٥٢ (!؟) وارمن ٤ وترك ١

(نقلاً عن « الثان » بتاريخ ١٢ نيسان سنة ١٩٠٩)

كما هي فاعلة الآن بل ان تؤلف الحكومة برمتها من بين اعضائها وتختصر من ثم ادارة شؤن السلطنة كلها في يدها دون ان تشارك غيرها فيها^(١)
 اما والامر كذلك ولا اخال زعماء حزب الاحرار الا متضلعين من تقاليد ونظامات البرلمانات الاوروبية فاننا لنستغرب منهم قيامهم خصوصاً لهذه الجمعية من جراء مثل هذه الدعوى واشغالها بالتالي بما يلقونه في سبيلها من العراقيل عن صرف اهتمامها الى ابادة جرائم الرجعي وتدير الشؤن في حين ان قد كان بالامس مرماهم ومرماها الى غرض واحد هو نشر الدستور كما انه لا يزال اليوم مسعاهم ومسعاها الى امر واحد هو تأييد حقوق الامة

وانا وان كنا لا ننكر ان تعدد الاحزاب السياسية في المجالس النيابية هو امر طبيعي بل ضروري ولزومي لها لما ينشأ عن ذلك من احتكاك الافكار وتمحيص الآراء فاختيار الانسب منها، مع ذلك فانه لا يسعنا الا القول بان حراجه موقفنا

(١) ان الباعث على اجماع الجمعية عن تشكيل الوزارة برمتها من بين رجالها هو رغبتها في محاشاة اضرام نار الغيرة في نفوس الغير او خشية من ان نتهم بالزوع الى الانتفاع الذاتي والاستئثار بالسلطة وليس كما يتوهم البعض خلوها عن الاكفاء من الرجال . وكيف كان الامر فان الامة تنظر اليها اليوم كآلة الحركة بل كالكل في الكل فيما يتعلق بشؤن السلطنة وبعبارة اخرى انها هي اليوم الهيئة المسؤولة في نظر الامة سواء كان ذلك لاكثريتها في المجلس او لامر آخر واليها يعزى كل ما ينشأ في السلطنة سواء كان ذلك خيراً او شراً . فكما يكون اسناد هذه المسؤولية اليها حقاً وعدلاً كان من الضروري ان تشغل هي كل المناصب ذات المسؤولية . ومهما يكن من الامر فانه وان كانت الامة لا تتطلب بالان عاجل ترقية المالية والعسكرية والبحرية والتجارة والصناعة والزراعة — كل ذلك يستلزم العشرات من السنين — فهي مع ذلك تنظر بفروغ صبر الى توطيد الامن العام على الخصوص وان ذلك لا يتطلب سوى حسن ادارة وقوة ارادة

وحدثة عهدنا بالمجالس النيابية الى غير ذلك لما يستلزم غاية التروي والتأني في مناولة المسائل السياسية العامة والاحكام عن كل ما كان من شأنه انشاء التنافر والتضاغن بين عناصر هذه الامة التي مع كل ما مرَّ عليها من الاحقاب والقرون لم تنهأ بعد بيوم واحد من الحرية الحقّة . فلذلك كنّا من الذين يترآى لهم ان الاحرار او بالحري الحزب المكنّى بالاتحاد الحر ليوأخذون مرّة المواخذة على تسرعهم في فتح مسألة حيوية للامة ، مما لا نعلم الى اين قد تجرّ بنا ، كمسألة الاستقلال الاداري . بل هي على ما يخيّل لنا مما لم يكن يجوز الدخول في معاريجها الا بعد ان نبتدئ نفقه للاتحاد والتضامن معنى ولحقوق الانسان وواجباته نحو الغير مغزى وذلك ما لا اراه يتأتّى لنا قبل العشرات من السنين . ناهيك عن ان ما يتشوفون اليه هم انما هو من الكماليات للشعوب ونحن ما زلنا كما لا اخالم يجهلون احوج الى الضروري بل الى الحاجي منه الى الكمالي من امور الاجتماع والعمران .

او ما كفى هذه الامة ما قد انتابها بل لا يزال يداهمها من الصدمات من الخارج وما هنالك من الفوضى في الداخل حتى تفاجأ بهذه المسألة الشاغلة الكبرى . او هلا ترآى لهم مثل هذه السلطنة مثل سفينة تقادم عهدها وخلخلت الانواء اركانها ، ومسيرها في بحر ارياحه هائجة ، وامواجه متلاطمة ، والا فاذا لم يحسن قيادتها ربّانها وثنكاتف وتضامن بجارتها فعبثاً يرجى وصولها الى مرساها . وانما قد ضربت هذا المثل مع ما فيه من الألم للعاطفة وقلت ما قلته على هذه الصفحات من الحقيقة الجارحة غير محجم لالم تحذثه او متردد لغيظ تضرمه لعلنا نقف فنفكر فيكون لنا فيها عبرة وذكرى .

ضمّت القصيدتان التاليتان الى الفصول السابقة لانهما من جنس الموضوع
وقد نشرت الاول منها في جريدتي «المقطم» «والاحوال» والثانية في «الوطن»

وسلامٌ على العظام البليّة

خُافَ الناسُ في الحقوقِ سواءَ
 زعموا ان الملكَ آتٍ اليهم
 فكأنّهم يقولون وهماً
 اورثوه بعد المماتِ بينهم
 ظلموا الشعبَ واستبدوا دهوراً
 قام فيهم ذوو العقولِ فنادوا
 ليس حقّاً ان يحكم الكلُّ فردٌ
 ناهضوهم مستهلكين فجازوا
 «انت حرٌّ يا ايها المرءُ فاعلم»
 انما يرضى بالهوانِ جبانٌ
 ليس ميتاً مستبسلٌ مات حراً
 قاتل الله كلَّ من رامَ شراً
 قسمنا يدُ المفسدِ دهوراً
 يا لقومي ان تُقسموا لا فلاحٌ
 ان ضحكنا فلنضحك كفرادٍ
 خلّ قسّي وشيخكم في جدالٍ

ففقوى قومٌ وسادوا البقية
 بدء بدء من سلطة علويه
 نحن لسنا من طينة آدميه
 امشاعٌ حقونا البشريه
 انما لم يدم رقاد البريه
 انتم الملكُ والملوكُ الرعيه
 انما حق الحكم للاكثره
 وغدا الكل في الحقوق سويه
 انت حرٌّ وهذه اوليه
 كيف ترضى الاذى النفوس الايه
 انما الموت في الحياة الدنيه
 باخيه وعاشت الوطنيه
 فانقسمنا وكان ذاك بليه
 انما تفلحون بالعصبيه
 او بكينا . قفوا لنبك سويه
 واحك لي في المسائل الجوهريه

ليس فينا من مسلمٍ او مسيحيٍّ نحن يا قومُ واحدٌ في الرعيه
 قبلُ كنا مشنتين شتاتاً جمعنا فتاةً تركيَّةً فيه
 رحم الله كلَّ من مات منهم في سبيلِ الدستورِ والحريه
 بايعوهم عرش العلي واذكروهم في صلاة الضحى وعند العشيهِ
 مات عيسى فآلهته الوفُّ والوفُّ ماتوا وراحوا ضحيه
 وحيبنا بموتهم ولعمريه لم يمت من مضى فدى للبقية
 ردّوا القول فليعش كلُّ حرٍّ من حماة الدستور والشورويهِ
 ونيازيه وانورٌ باعثانا وسلامٌ على العظامِ البليه

بيروت في ٥ آب سنة ١٩٠٨



الحياة بعد الموت

سل سياج السلطان عما رآه
 ولكم سيد من نفوس كبار
 حمل الضيم والاساءة دهرًا
 سئم العيش عيش ذل فنادى
 ودمانا مهدورة ووشاة
 وسياج السلطان تمي جياعا
 وسياج السلطان تمي عراة
 وسياج السلطان تمي حفاة
 بس ملكا تعز فيه طعام
 رب عيش الموت افضل منه
 رب قوم يرضى بذل ولاكن
 سائل الحرب ويك نذبتك انا
 وحديد قلوبنا او جبال
 ولنا في الحروب ذكر رفيع
 مات رعبا قبل اللقاء عدو
 وغشونا حيث النزال شديد
 ولكم سيم من اذى ودسائس
 ولكم ساد من نفوس خسائس
 ناظرا صابرا فظنوه ناعس
 أهوانا ونحن أسد قناعس
 افسدوا الملك في اعالي المجالس
 وشهي الطعام اكل الخافس
 ولباس المناقين الاطالس
 ورعاع يمشون فوق الطنافس
 وبلاد تذل فيها المقانس
 وممات بالعر دأب الاشاوس
 نحن أسد والأسد تأبى الماخس
 نحن اربابها ونحن القوارس
 وتميل الجبال وهي جوالس
 يلمس الدهر وهو ليس بطامس
 فاتيا وما رأينا مشاكس
 وأينا الوقوف خلف المتارس

واذا اشتدَّ الحرب كُنَّا اسوداً واذا ساد السلم كُنَّا اوانس
 وبنينا للفخر حصناً حصيناً عزَّ نبلاً على الحسود المنافس
 انما الخائنون قد هدموه قاتل الله الخائنين الالباس
 هدموه وابدلوه بذلٍ واقاموا مما بنينا مدانس
 مزَّقوا احشاء الرعيَّة ارباباً وارقوا الدما وسدَّوا المنافس
 وقصور ترونها شاهقاتٍ انما قامت من دما كل بائس
 افسدوا امةً فتمَّ بنوها بابيهم وافلحوا بالنسائس
 ملأوا الارض سبَّةً وفجوراً وسفاهاً وخسَّةً ورجائس
 اربعد الجوُّ من عويل الثكالى وبكاء اليتيم ابكى الروامس
 واكفهر الفضاء من جورهم واصطبغ البحر من دماء الفرائس
 زجر الليث في منستيرٍ فارتجبت له ارض الترك مع ارض فارس
 وكان الافلاك مالت ومادت او دنا اليوم يوم تحي الطوامس
 وهوى العرش من زئير نيازي وخبيج الابطال شمَّ المعاطس
 سلَّ سيفاً فأومض البرق منه وجلا ليلاً كان بالامس دامس
 أنزلت آية السلام عليه فتآخت جوامعٌ وكنائس
 وبكى الظالمون لما رأوه ورأوا في إفرنده الموت عابس
 وعناةٌ تمزَّقوا وطغاةٌ وذميمٌ وخائنٌ ومدالس
 فوقفنا مسائلين حيارى ذاك حلمٌ بدا لنا ام وساوس
 نفخ البوق انورٌ فبعثنا بعد ان كنا في القبور الدوامس
 بعث القوم الصادقون ولكن قبضتْ أنفُسَ البغاة ابالس

اخول الوغى سلامٌ عليكم
 ان حيتم فنحن نجا والا
 افتاة الترك الفتية كفي
 اخضوعي اغراك ام ذلتي ام
 اهلل السلام فاسلم وسالم
 فاذا رامنا بسوء عدو
 اعظاماً رمّت عليك سلام
 ولئن ابلاك البلى لالوف
 يدرُس الرسم والطلول وتمضي
 كيف يعفوا وكيف يلى خريج
 رحم الله كل من مات حراً
 ونحييكم والروؤوس نواكس
 فسلامٌ على طول دوارس
 فخرامٌ عليك تعذيب آيس
 وقفة الليث في منستير حارس
 واهدنا السبل في ظلام الخنادس
 فلعينيك انفس ونفائس
 وصلاة الرضوان من كل يائس
 قد حيوا من تلك العظام البوائس
 وضريحٌ لمدحتٍ غير دارس
 ضمه الشعب في فوادٍ موآنس
 وسلامٌ على القبور الدوارس

بيروت ١٩ ايلول سنة ١٩٠٨



١١٦٩٩	واحد مئتين
ح ٥	فوق مئتين
	مئتين

